

# كيف سيدوزن المصرف المركزي التحديات التي تواجه لبنان؟

لا يمكن النظر إلى طبيعة الاستقرار النسبي في لبنان رغم المماحكات الداخلية، والأزمات الأمنية الخرجية المحيطة به، من دون الأخذ في الاعتبار دور المصرف المركزي في تثبيت هذا الاستقرار النسبي، والسير متعرجاً بين خطوط الأزمات هذه. لا شك أن حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، نجح في الاختبارات التي واجهها للمحافظة على الثبات النقدي. واليوم يواجه هذا المصرف ثلاثة تحديات تتمثل بارتفاع أسعار الفوائد العالمية، إرتفاع أسعار النفط والعقوبات على حزب الله. فما هي الطرق التي سيستخدمها لتخطي هذه التحديات؟

منذ أيار الماضي، أكد سلامة أن «الليرة اللبنانية مستقرّة ونبحت في السبل الأفضل لمعالجة ارتفاع أسعار الفوائد العالمية وأسعار النفط». هذا التصريح المُقتضب يحوي على كمّ من المعلومات والتحديات التي يواجهها مصرف لبنان في مهمته، ونمو الودائع في المصارف اللبنانية عامة.

ويعتبر نمو الودائع في المصارف اللبنانية مؤشراً أساسياً على نجاح السياسة النقدية المُتبعة من قبل مصرف لبنان. وأحد عوامل نجاح استمرار نمو الودائع في المصارف اللبنانية بقاء سياسة الفائدة التي يتبعها مصرف لبنان والتي تُعتبر أعلى من نظيراتها الأميركية والأوروبية ولكنّها أدنى من نظيراتها في الدول التي تتمتع بالتصنيف الإئتماني نفسه للبنان. نظرياً إن ارتفاع أسعار الفائدة عالمياً يطرح مُشكلة من ناحية أن أي رفع للفوائد في لبنان قد يؤدي إلى لجم الاستثمارات. إلا أن الحقيقة على الأرض مُختلفة على صعيدين:

أولاً: الاستثمارات ضعيفة في لبنان حتى حين كانت أسعار الفائدة أقلّ من الآن.

ثانياً: إن رفع الفائدة في الولايات المتحدة الأميركية والتي تُعتبر المحرك الأساسي للفوائد في العالم نظراً إلى أنها المركز المالي الأول، لن يتخطى الواحد إلى الواحد ونصف بالمئة في الأعوام المقبلة بحكم أن الإقتصاد الأميركي لم يُظهر عافيته الكاملة حتى الساعة. كما أن إرتفاع أسعار النفط سيُشكّل من دون أدنى شكّ عامل لجم لنمو الإقتصاد الأميركي، وبالتالي فإن مصرف لبنان سيجد نفسه أمام عملية «دوزنة» لأسعار الفائدة ولن تكون هناك ضرورة إلى هز الإقتصاد من خلال رفع كبير للفائدة. وتبقى الصعوبة في إيجاد المستوى المناسب.

المعروف في الإقتصاد أن إرتفاع أسعار النفط يؤدي إلى رفع الأسعار وهذا الإرتفاع إذا أصبح مُزمناً يؤدي حتماً إلى رفع التضخم. وهذا التضخم له مفعولان على الإقتصاد اللبناني في صيغته الحالية:

أولاً: هناك حاجة إلى بعض التضخم من ناحية أنه لا يُمكن الحصول على نمو إقتصادي من دون مستوى تضخم مناسب. وبالنظر إلى التضخم اليوم، نرى أن مستوياته تتحمّل المزيد من التضخم نظراً إلى أن المستوى الحالي يبقى في حدود الـ 2.5%. وهذا يعني أن نسبة تضخم في حدود الـ 3% هي نسبة مؤاتية للنمو الإقتصادي.

ثانياً: التضخم سيؤدي إلى ضغوطات على سعر صرف الليرة اللبنانية وهذا يعني أن على مصرف لبنان التدخّل لامتصاص هذه الضغوطات. إلا أن عملية دوزنة لأسعار الفائدة في لبنان، طبقاً لما ورد أعلاه، ستكون كافية لامتصاص هذه الضغوطات وبالتالي يبقى على مصرف لبنان إيجاد المستوى الملائم لأسعار الفائدة بشكل يسمح بامتصاص تأثير رفع الفائدة عالمياً وتأثير ارتفاع أسعار النفط.

العقوبات الإقتصادية على حزب الله وما دام مصرف لبنان مُلتزماً تطبيق هذه العقوبات، فلن تكون هناك من تداعيات اقتصادية ومالية. المُشكلة هي في لائحة العقوبات وهذا الأمر ستكون له تداعيات اقتصادية ومالية حقيقية خصوصاً على صعيد تحاويل المُغتربين ولكن أيضاً التبادل التجاري بين لبنان والعالم؟

وهنا يُطرح السؤال عن مدى قدرة مصرف لبنان على مواجهة تداعيات هذه العقوبات؟



## النشاط المصرفي في عام 2017 .. الودائع ترتفع 3.9% والتسليفات 5.5% المصارف تتحدى عدم الاستقرار والضغوطات .. وتنمو

النشاط المصرفي، في نهاية العام 2017، وصل إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يوازي 331433 مليار ليرة (ما يعادل 219,9 مليار دولار) مقابل 307999 مليار ليرة (ما يعادل 204,3 مليارات دولار) في نهاية العام 2016. وعليه تكون هذه الموجودات قد ازدادت بنسبة جيدة قدرها 7,6% في العام 2017 وبقيمة توازي 15,6 مليار دولار مقابل زيادة أعلى نسبتها 9,9% وقيمة تعادل 18,3 مليار دولار في العام الذي سبق.

جاء هذا التباطؤ في ضوء التطورات السياسية الحاصلة في تشرين

التي يتعرض لها القطاع وواصلت التسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم رغم بطء الحركة الاقتصادية في البلاد وحال عدم الاستقرار في المنطقة. وانخفضت نسبة التسليفات بالعملات الأجنبية قياساً إلى الودائع بهذه العملات مقابل ارتفاع التسليفات بالليرة اللبنانية. وبقي القطاع المصرفي محورياً رئيسياً للقطاع العام رغم تراجع هذه التسليفات في العام 2017. كما ارتفعت ودائع المصارف التجارية لدى المصارف المرسله بنسبة 5,4% من إجمالي الموجودات، كما ارتفعت ودائع المصارف لدى مصرف لبنان.

ووفقاً لتقرير جمعية المصارف عن

لم تفلح سلسلة التحديات السياسية والأمنية على الصعيد المحلي، والضغوطات الإقليمية المتواصلة منذ العام 2011 بفعل ارتدادات أزمت المنطقة في تقليص دور القطاع المصرفي على الصعيد الاقتصادي، إذ حافظ القطاع المصرفي اللبناني خلال العام 2017 على نسب نمو معقولة بالرغم من الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة داخلياً وإقليمياً، إضافة إلى الضغوطات الخارجية عليه.

واستمرار ارتفاع الأموال الخاصة للمصارف التجارية العاملة لتواكب نمو الموجودات، نظراً لأهمية هذه الرساميل لحماية القطاع من المخاطر المختلفة



## تتركز الودائع المصرفية في مدينة بيروت وضواحيها إذ استقطبت هذه المنطقة حوالي 68,7% من الودائع الإجمالية في نهاية أيلول 2017

### الودائع

وذكر التقرير أنه في نهاية العام 2017 وصلت قاعدة الودائع، والتي تشمل وداائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم وودائع بعض مؤسسات القطاع العام، إلى 260745 مليار ليرة (ما يعادل 166,4 مليار دولار) في نهاية العام 2016 وبذلك تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة معتدلة بلغت 3,9% وبقائمة توازي 6,6 مليارات دولار في العام 2017 مقابل زيادة أعلى بلغت نسبتها 7,4% وعادلت قيمتها 11,4% مليار دولار في العام 2016، ويعزى هذا التباطؤ من جهة إلى الأزمة السياسية التي نشأت في تشرين الثاني 2017 والتي نتج منها خروج ولو محدود للودائع ومن جهة أخرى إلى اختلاف طبيعة العمليات المالية التي نفذها مصرف لبنان في العامين 2016 و2017 كما أشرنا أعلاه.

وفي نهاية كانون الأول 2017، بلغت حصة وداائع القطاع الخاص المقيم 77,2% من إجمالي الودائع وحصة القطاع الخاص غير المقيم 20,3% وتلك العائدة للقطاع العام 2,5% وتجدر الإشارة إلى أن الودائع تتضمن شهادات الإيداع التي تصدرها المصارف.

تتميز الودائع المصرفية بكون غالبيتها حسابات ادخار (أكثر من 80%) ويقارب معدل آجال الودائع بالليرة حالياً أربعة أشهر، استناداً إلى السلطات النقدية . ونتج نمو مجموع الودائع في العام 2017 بوجه خاص وبنسبة 3 و76% من وداائع المقيمين، شأنها تقريباً في العام 2016 (76,6%).

وفي تفاصيل توزيع نمو الودائع بحسب العملة، يتضح أن الودائع المحررة بالليرة تراجعت بنسبة 4,1% في العام

2017 مقابل ارتفاعها بنسبة 5,1% في العام الذي سبق فيما ازدادت الودائع بالعملات الأجنبية بنسبة 8,4% مقابل ارتفاعها بنسبة 8,8% في الفترتين على التوالي، ما يشير إلى حصول عمليات تحويل من الليرة إلى الدولار في عام 2017 وقد تركزت بشكل خاص في تشرين الثاني، بقدر أقل في الأشهر الأولى من السنة المذكورة . بناء عليه ارتفعت نسبة الدولار لودائع القطاع الخاص من 65,8% في نهاية العام 2016 إلى 68,7% في نهاية العام 2017 وهو المعدل الأعلى منذ عشر سنوات.

من جهة أخرى، تتركز الودائع المصرفية في مدينة بيروت وضواحيها إذ استقطبت هذه المنطقة حوالي 68,7% من الودائع الإجمالية في نهاية أيلول 2017 موزعة على 47,7% من العدد الإجمالي للمودعين، في حين تعود نسبة 31,3% من الودائع إلى المناطق الأخرى وتتوزع على 52,3% من مجموع المودعين، ما يدل على اختلاف مستوى الوديعة بين بيروت وضواحيها والمناطق الأخرى.

### الأموال الخاصة

وتواصل الأموال الخاصة للمصارف التجارية العاملة في لبنان ارتفاعها لتواكب نمو الموجودات إذ وصلت إلى 28831 مليار ليرة (ما يعادل 19,1 مليار دولار) في نهاية العام 2017 مقابل 27497 مليار ليرة (ما يقابل 18,2 مليار دولار) في نهاية العام 2016، لتسجل بذلك زيادة نسبتها 4,9% مقابل زيادة أعلى نسبتها 9,4% في العام 2016، وفي نهاية كانون الأول 2017 شكلت الأموال الخاصة 8,7% من إجمالي الميزانية (8,9% في نهاية العام 2016) و31,7% من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص (31,9% في نهاية العام 2016)، وتعتبر هذه المعدلات جيدة بالمقارنة مع مثيلاتها في عدد كبير من الدول الأوروبية المتقدمة.

فإضافة إلى قاعدة الودائع التي تؤمن الاحتياجات التمويلية للقطاع العام والخاص، يتمتع القطاع المصرفي بالقدرة على استقطاب المزيد من الموارد المالية نظراً إلى الثقة التي يحظى بها

الثاني 2017، والتي تمثلت باستقالة رئيس الحكومة لفترة زمنية وجيزة قبل العودة عنها وإختلاف طبيعة وحجم عمليات الهندسة المالية المنفذة بين العامين 2016 و2017.

وتظهر مقارنة الحصص بين نهاية العامين 2016 و2017 بنوع خاص إرتفاع نسبة حصة وداائع القطاع الخاص المقيم من 62,9% في نهاية العام 2016 إلى 60,7% في نهاية العام 2017 وحصة القطاع الخاص غير المقيم من 16,6% إلى 16,0% مقابل إرتفاع نسبة المطبوعات الأخرى من 6,5% إلى 9,2% تبعاً، علماً أن هذه المطبوعات بدأت تزداد منذ آيار 2016 بوجه خاص نتيجة العمليات المالية التي نفذها مصرف لبنان مع المصارف في العام المذكور، واستمر أرتفاعها في العام 2017، وتحديداً في الربع الأخير منه أيضاً للسبب ذاته .



في الأرتفاع لتصل إلى حوالي 33,2 % في نهاية 2017 مقابل 28,2 % في عام 2016 وجاء ذلك نتيجة أرتفاع الودائع بالعملة الأجنبية في حين تراجعت الودائع بالليرة بفعل التحولات التي حصلت في تشرين الثاني 2017، وتبقى نسبة التسليفات إلى الودائع منخفضة في لبنان، في إشارة إلى معدلات السيولة المرتفعة التي يتمتع بها القطاع المصرفي اللبناني وإلى حجم الادخار الوطني (مقيم وغير مقيم) المرتفع بالنسبة إلى القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني.

وتراجعت تسليفات المصارف الممنوحة للقطاع العام إلى ما يوازي 48163 مليار ليرة في نهاية 2017 مقابل 52344 مليار ليرة في نهاية 2016، أي بنسبة 8 % وهي شبيهة بنسبة تراجعها في العام 2016. وانخفضت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة اللبنانية من 28936 مليار ليرة في نهاية العام 2016 إلى 26556 ملياراً في نهاية العام 2017، ما يشير إلى أن الإكتتابات الجديدة كانت دون الاستحقاقات. وفي ما يخص محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبندز، فقد انخفضت بدورها من 15383 مليون دولار في نهاية 2016 إلى 14178 مليوناً في نهاية العام 2017. نتيجة لذلك، استقرت في نهاية العام 2017 حصة التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة على 55,6 % من إجمالي التسليفات للقطاع العام وحصة التسليفات بالعملة الأجنبية على 44,4 %، شأنهما في نهاية العام 2016.

## تابعت حصة المصارف لدى مصرف لبنان ارتفاعها لتصل إلى 47,0 % من إجمالي التوظيفات في نهاية عام 2017 مقابل 43 % في نهاية العام 2016

شكّلت التسليفات في القطاع الخاص غير المقيم والتي تتعلق قي جزء كبير منها بتمويل مشاريع لرجال أعمال لبنانيين في الخارج، ولا سيما الدول العربية والأفريقية، 10,2 % من إجمالي تسليفات القطاع الخاص في نهاية العام 2017 مقابل 10,7 % في نهاية العام 2016. وهكذا استمرت المصارف في العام المنصرم بتمويل القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، أفراداً ومؤسسات بكلفة مقبولة تتراوح بين 7\_8 % في المتوسط بالليرة وبالعملة الأجنبية ولآجال تتلائم مع طبيعة الأنشطة المطلوب تمويلها وقد قاربت التسليفات للقطاع الخاص المقيم ما يوازي 103 % من الناتج الإجمالي في نهاية العام 2017 وتعتبر هذه النسبة مرتفعة مقارنة مع مثيلتها في العديد من الدول الناشئة. من ناحية أخرى أنخفضت نسبة التسليفات بالعملة الأجنبية قياساً إلى الودائع بهذه العملات لتصل إلى 36,9 % في نهاية كانون الأول 2017 مقابل 38,8 % في نهاية كانون الأول 2016، في ما استمرت نسبة التسليفات بالليرة

لدى المستثمرين في لبنان والمنطقة على الرغم من الأحوال الاقتصادية السائدة والأوضاع الإقليمية الصعبة التي تلقي بثقلها على لبنان. وفي نهاية أيلول 2017 بلغ معدل الملاءة في القطاع 15,77 % حسب بازل استناداً إلى مصرف لبنان. وتجدر الإشارة إلى إن للرساميل أهمية في الحماية من المخاطر المختلفة التي يتعرض لها المصرف وفي زيادة الثقة باستمراريته، كما في حماية الزبائن والموظفين و المساهمين والاقتصاد بوجه عام. وتمنح الرساميل المزيد من القوة والمرونة في تنفيذ التوسع الداخلي والخارجي على صعيد الانتشار والأعمال لذلك عمدت المصارف إلى توسيع قاعدة رساميلها التي تكونت من الرساميل الجديدة التي جذبتها من المستثمرين في لبنان والخارج.

## توظيفات القطاع المصرفي

تابعت حصة المصارف لدى مصرف لبنان ارتفاعها لتصل إلى 47,0 % من إجمالي التوظيفات في نهاية عام 2017 مقابل 43 % في نهاية العام 2016، في المقابل استمرت حصة التسليفات للقطاع العام في التراجع لتصل إلى 14,5 % في نهاية العام 2017 مقابل 17,0 % في نهاية العام 2016 وكذلك حصة الموجودات الخارجية التي بلغت 10,7 % مقابل 11,3 % كما تراجعت قليلاً حصة التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم إلى 24,6 % مقابل 25,0 % وذلك في التاريخين المذكورين على التوالي. وصلت التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم إلى ما يوازي 90930 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2017 مقابل ما يقارب 86198 مليار ليرة في نهاية العام 2016 لتسجل بالتالي نمواً نسبته 5,5 % وهو مماثل لمعدل نموها المحقق في عام 2016، علماً أن هذا المعدل هو الأدنى مما كان عليه في السنوات التي سبقت، عاكساً مستوى النمو الاقتصادي الضعيف في لبنان، مع ذلك يبقى جيداً ومقبولاً في ظل بطء الحركة الاقتصادية في البلاد وحال عدم الاستقرار في المنطقة. وقد

# A SQUARE CAN HELP TURN THE ECONOMY AROUND

INDEVCO



ABC VERDUN



New MEA  
Airbus A330-243 Purchase



DEMCO  
PROPERTIES



Antoun Nabil Sehnaoui  
SGBL – LAU – Athletic Center



ZAATAR W ZEIT



Keep Lebanon's Lights on  
with Smart Energy



NES  
(NETWORKED ENERGYSERVICES)



O1NE

Contributing to economic growth is something that SGBL believes in and strives for constantly. That's why we've partnered with several of the most well-established companies and brands in the country, in support of economic activities that lead to national prosperity and continuous progress. It's SGBL's way of getting the economy moving.

[sgbl.com](http://sgbl.com)



## إحتياطات مصرف لبنان تمنع أياً كان من الوقوف في وجه الليرة سلامة يضمن «سلامة» لبنان

لبنان تقدر بـ44 مليار دولار، تفقد القدرة لأي كان مهما بلغت قوته المالية في الوقوف بوجه الليرة.»  
وشدّد على أن «خبرة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة القوية والتي خوّلته أن يكون أهم حاكم مصرف مركزي في العالم تتيح له الإمساك بالقطاع المصرفي بيد من حديد، ما يمنع إجراء أي تحويلات من الليرة إلى الدولار بشكل عشوائي».

واعتبر أن «الصناديق الاستثمارية الكبيرة في الخارج كانت ستبقى مصدر خوف إذا ما سوّلت نفس البعض لهم التسلية بالعملة اللبنانية، لولا أنه جرى وضع قوانين تجعل كل مصرف مركزي هو المسؤول عن إصدار عملته، ما يعني أنه حتى هذه الصناديق التي تتمتع بسيولة هائلة وتعرف بعوائيتها عليها المرور عبر المصرف المركزي إذا ما أرادت شراء الليرة اللبنانية».

### الثبات عنوان الأمان

ويعتبر ثبات الليرة اللبنانية هدفاً أساسياً ومستمرّاً في لبنان يحظى بإجماع جميع الأطراف. فهذا الثبات ركيزة للنمو الإقتصادي بحفاظته على بنية فوائد مقبولة، وللاستقرار الاجتماعي بحفاظته على القدرة الشرائية. فثبات الليرة في بلد كـلبنان تعتمد رفاهية مواطنيه على الاستهلاك الأجنبي يجعل من سعر الصرف مكوناً اقتصادياً أساسياً. فاستيراد لبنان لأكثر من 80% من حاجاته الاستهلاكية في غياب الإنتاج المحلي الكافي يحتم تأمين عملات أجنبية لدفع ثمن البضائع والخدمات المستوردة. ومع تدهور قيمة الليرة أمام العملات الأخرى وتحديداً الدولار، سيجد اللبنانيون أنفسهم يدفعون قيمة أعلى للبضائع المستوردة. وفقاً لعجاقة «أي اهتزاز في سعر صرف الليرة مقابل الدولار سيلحق باللبنانيين

يلاحق كابوس انهيار سعر صرف الليرة اللبنانية اللبنانيين، بين أزمة وأخرى، والذين سبق ان عاشوا تداعيات هذه الأزمة في ثمانينيات القرن الماضي، حيث ارتفع سعر الدولار من 3.43 ليرات لبنانية لكل دولار عام 1980 إلى 16.41 عام 1985، ليصل عام 1992 إلى 2825 ليرة لبنانية.

وعلى الرغم من التأكيدات المستمرة بوجود عوامل كثيرة تمنع سعر صرف الليرة من سلوك أي منحى انحداري، تبقى عند اللبنانيين قابلية كبيرة لتصديق هذه «الترهيبات» نظراً إلى إنعدام الثقة بالدولة في ظل اقتصاد متهاو وهزيل يعاني من مديونية كبيرة تتضخم رويداً رويداً.

وكان صندوق النقد الدولي قد توقع أن تبقى الثقة بالليرة اللبنانية قوية وأن يستمر ثبات سعر صرف الليرة أمام الدولار، وذلك بفضل الاحتياطات المرتفعة من العملات الأجنبية لدى مصرف لبنان، وقوة النظام المصرفي والالتزام الوثيق للمودعين. وأشار إلى أن السلطات النقدية تمكّنت من الحفاظ على استقرار سعر الصرف منذ العام 1999، وأن الودائع استمرت في النمو خلال الأزمات السياسية والصدمات الأمنية السابقة، بما فيها اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري في العام 2005، والحرب الإسرائيلية في العام 2006، والشلل السياسي الأخير الذي استمر من أيار 2014 حتى تشرين الأول 2016.

ولفت الخبير الاقتصادي جاسم عجاقة إلى أن «الحديث عن انهيار الليرة هرطقة»، وهو يؤكد أن «الليرة محمية مالياً وقانونياً، ولا يمكن حتى أن تتعرض للاهتزاز. وهذا بدا واضحاً خلال أزمة استقالة رئيس الحكومة سعد الحريري».

واعتبر أن «السبب الأساسي يعود إلى وجود احتياطات مرتفعة في مصرف

أضراراً كبيرة ولا سيما أن أكثر من 750 ألف شخص في لبنان يقبضون مداخيلهم بالليرة اللبنانية».

ورأى ان «الأهم في ثبات سعر صرف الليرة هو الحفاظ على قيمة الممتلكات، فأى شخص في أي دولة قادر على امتلاك أصول بالعملة الأجنبية لكن الأساس يبقى العملة الوطنية، إذ إن القوانين تنص على أن العمليات الشرائية لا يمكن ان تتم الا بالعملة الوطنية، ما يعني ان الحفاظ على الليرة يعني الحفاظ على الممتلكات وهذا هو الأساس».

وشدّد على أن «استقرار سعر صرف الليرة عنصر أساسي في جذب الاستثمارات، فلا يمكن لأي مستثمر الاستثمار في بلد لا يوجد فيه ثبات عملة ولهذا نرى أن البلدان التي تعاني من عدم ثبات



الليرة ليس أمراً سهلاً قد يحدث في غمضة عين على الرغم من وجود لبنان في منطقة مشتعلة، إنما هو أمر مصيري إذا ما حدث يحتاج إلى سنوات طوال للملمته.

واعتبر عجاقة أن «انهيار الليرة اللبنانية يعني انهياراً كاملاً لكل شيء في لبنان، فمنازل المواطنين لن يعود لها قيمة، كما سينخفض الاستهلاك إذ إن لا قيمة للعملة التي يملكها المواطنون وبالتالي لا مال بحوزتهم لإنفاقه، وسيصرف العمال من وظائفهم، وسيتوقف البلد بأكمله». وقال: «انهيار الليرة أمر خطير جداً، ولا يمكنني أن أتخيل ما قد يحصل، قد لا نستطيع السير في الشارع، وسيحصل فلتان أمني واضطرابات اجتماعية».

على سعر متدنٍ لتلك العملات أمام الليرة. ورأى عجاقة «أن وجود حاكم مصرف لبنان رياض سلامة هو إحدى الضمانات لثبات سعر صرف الليرة، فعلى رصيد رياض سلامة أكثر من 23 سنة من ثبات العملة خلال عناقيد الغضب واغتيال الحريري وتموز 2006 وأيار 2008 والنزوح السوري والتفجيرات المتنقلة والفراغ الرئاسي، وهذا ما يؤكد أنه خبير في وضع القيود التي تحول دون تغيير سعر صرف الليرة».

### الانهيار .. الخطر الأكبر

وينفي المتابعون أي وجود لخطر يهدد الليرة اللبنانية فليبنان شهد ضغوطاً سياسية وأمنية كبيرة من دون أن تتأثر الليرة فيه، كما يشيرون إلى أن انهيار

سعر صرف عملتها لا تشهد معدلات استثمار عالية». وأوضح أن «ما يجذب المستثمرين إلى لبنان قبل الفوائد المرتفعة، هو ثبات الليرة. فارتفاع الفوائد لا يعني شيئاً إذا لم تكن العملة ثابتة».

### رياض سلامة .. الضمانة

يمكن أن يتغير سعر صرف الليرة أمام العملات الأجنبية بشكل أساسي إذا تغيرت ظروف العرض والطلب في أسواق القطع. وبالتالي تنخفض قيمة العملة المحلية في حال شح العملات الأجنبية وازدياد الطلب عليها، إلا في حال تدخل طرف ثالث في سوق القطع. وهنا تكمن أهمية مصرف لبنان الذي يتدخل بائعاً عملات أجنبية بحوزته، بغية الحفاظ



بنك بيروت  
Bank of Beirut  
معك لأبعد حدود

72 فرعاً في لبنان  
16 فرعاً في أستراليا  
3 فروع في أوروبا  
5 فروع في سلطنة عمان  
3 مكاتب تمثيلية

نذهب بعيداً لنوفّر لكم تجربة مصرفية فريدة  
بنك بيروت معكم إلى أبعد حدود



www.bankofbeirut.com  
٧/٢٤ خدمة الزبائن  
١٣٦٢ | +٩٦١ ٥ ٩٥٥ ٢٦٢

لبنان | أستراليا | المملكة المتحدة | ألمانيا | سلطنة عمان | قبرص | الإمارات العربية المتحدة | نيجيريا | غانا





## 2 in 1 COMBO CARD ما تختارو...سوا لتختارو

الاختيار بين حساب ال Credit و حساب ال Debit صار أسهل!  
Credit من Combo Card من Mastercard بطاقه مصرفيه بتجمع Credit و Debit بطاقه وحده. بتعطيك إمكانية الدفع من حساب ال Credit أو حساب ال Debit حتى تستعملوا بمختلف نقاط البيع والصرف الآلي ATM بكل سهوله.  
بتميز Combo Card بالأمان و مزوده برمز سري موثوق. معها بتحصل على مميزات عديده و حصريه: بطاقة Priority Pass مجانيه بتخولك الدخول لأكثر من 950 صاله بمطارات دوليه حول العالم، بطاقة Combo Card إضافيه مجانيه، خدمه مصرفيه مجانيه عبر الانترنت والموبايل للإطلاع على حساباتك بسهوله على مدار الساعه و 50 نقطه هديّه مع الانتساب لبرنامج المكافآت من Creditbank.

**Debit و Credit**  
**سوا لتستعملوا الأنسب**

## فرنسبنك.. السبّاق في إصدار «سندات خضراء» في لبنان والعالم العربي القصار: السلطات أحسنت التعاطي مع ملف العقوبات

كيف تقيّمون واقع القطاع المصرفي اليوم، هل تأثر القطاع بالمناخات السلبية الخارجية والداخلية؟

القطاع المصرفي هو أحد الأعمدة الرئيسية في لبنان، هكذا كان سابقاً وهكذا سيظل في المستقبل. فالمصارف اللبنانية تؤدي أدواراً متعددة حيوية بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني، من حيث تسليف القطاعات الاقتصادية والشركات والمؤسسات والأفراد، وأيضاً تسليف القطاع العام. هذا ناهيك عن أدوارها الأخرى المهمة أيضاً على صعيد دعم ثقافة وممارسات المسؤولية الاجتماعية، ودعم المبادرات الثقافية والتعليمية والإنسانية والاجتماعية، ومساندة مبادرات ريادة الأعمال وتمكين المرأة اقتصادياً، وغيرها الكثير من النشاطات المماثلة.

هذا الدور الوطني والاقتصادي الذي تقوم به مصارف لبنان هو أحد أسرار نجاحها، وهو يتكامل مع أسرار نجاح أخرى تتمثل في قدرة القطاع المصرفي الكبيرة على الصمود والتأقلم مع المتغيرات، وهذا ما أثبتته في أكثر من مناسبة، خلال سنوات الحرب الأهلية، وخلال الأزمات المالية التي عصفت بالعالم، وخلال حالات التوتر وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة، حتى وخلال مراحل عدم الاستقرار الداخلي في لبنان.

كما أن القطاع المصرفي اللبناني يتمتع ببيئة حاضنة مواتية توفر له النمو والتطور، وذلك على صعيد القوانين والتشريعات الفعّالة، والأطر الرقابية والإشرافية القوية، والسياسات النقدية والمصرفية المناسبة، والالتزام التام بالمعايير المصرفية والمالية الدولية، والعلاقات المصرفية المتينة مع المحيط والعالم، ونظام السرية المصرفية.

هذه العناصر جميعاً تشكل صمّام الأمان للقطاع المصرفي اللبناني، وهي تؤمّن له النمو والاستقرار والازدهار

يقود

فرنسبنك (Fransabank)

Group) كواحد من

أقدم المصارف في

لبنان، مسيرة توسع

ونمو القطاع المصرفي

اللبناني، إذ يشكّل أحد

أبرز الجهات السبّاقة

في إطلاق المبادرات

ذات الأهمية الكبيرة

على صعد شتى. ولعل

أبرز تلك المبادرات

إصدار «سندات

خضراء» (Green Bonds)

من أجل تحفيز وتطوير

«الاقتصاد الأخضر»

في لبنان، والتي تعتبر

المبادرة الأولى من نوعها على صعيد لبنان والمنطقة العربية.

كما يعمل، وفقاً لرئيس مجموعة فرنسبنك عدنان القصار، على

التعاون مع مؤسسات وشركات محلية في لبنان والمنطقة من

أجل دعم قطاع النفط والغاز والمشاريع التي ستطرح له في

المرحلة المقبلة.

وفي حين لفت القصار إلى أن «تمويل الشركات والمشاريع يشكّل

أحد أهم مكونات خطة عمل فرنسبنك، وأحد الأعمدة الرئيسية

لنشاطه العام، ومحركاً أساسياً لنموه وتمييز أدائه المالي»،

شدّد على إيمان المصارف اللبنانية بدورها في تنمية الاقتصاد

والحفاظ على استقراره العام. وأكد أن «الوظيفة الاقتصادية

هي وظيفة رئيسية للقطاع المصرفي، وهي تتمثل في تمويل

النشاط الاقتصادي ودعم عملية النمو العام واللذين يتطلبان

تسليفات من المصارف لمؤسسات القطاع الخاص كما القطاع

العام».

كلام القصار أتى في حديث مع «الصناعة والإقتصاد»، هذا نصه:



وأداء أدوار متعددة في الداخل والخارج جميعها تسلط الضوء عليه كقطاع رائد في الاقتصاد اللبناني وضمن القطاع المصرفي العربي والعالمية.

### الإلتزام بالتشريعات والمعايير

ما هي الوسائل التي اتبعتها المصارف اللبنانية للحفاظ على سمعتها عربياً ودولياً؟ وكيف يواجه القطاع الضغوطات الخارجية وخصوصاً الأميركية؟

إن القطاع المصرفي اللبناني كان، ولا يزال، يحافظ على سمعته الطيبة في الأوساط المصرفية الإقليمية والدولية من خلال التزامه الثابت والتام والمتواصل بما يصدر من موجهات وقوانين وتشريعات ومعايير عن المرجعيات المالية والمصرفية الدولية. إن امتثال لبنان هذا هو أحد أبرز ثوابت ومبادئ ومرتكزات السياسات النقدية والمصرفية والقطاع المصرفي في لبنان، وهو أحد محركات النمو الرئيسية لهذا القطاع رغم الظروف المحلية والإقليمية والدولية المعروفة. والفضل في ذلك يعود إلى حاكمية مصرف لبنان الحكيمة وعلى رأسها سعادة الحاكم رياض سلامة، وأيضاً إلى جمعية مصارف لبنان وعلى رأسها سعادة الدكتور جوزف طريبيه، وإلى قيادات المصارف ذاتها التي تحرص باستمرار على الإلتزام والامتثال بالأطر القانونية والرقابية المصرفية والمالية المحلية والدولية، ولا سيما تلك المتعلقة بقضايا مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب و«فاتكا».

لقد أحسنت السلطات السياسية والنقدية والمصرفية التعاطي مع ملف العقوبات الأميركية على امتداد السنوات الأخيرة. فالوفود من المجلس النيابي ومصرف لبنان وجمعية مصارف لبنان زارت الولايات المتحدة واجتمعت مع المسؤولين عن هذا الملف وأوضحت للجهات الأميركية المختصة أهمية ودور القطاع المصرفي في لبنان، والتزام المصارف بالموجهات والقوانين والتشريعات المصرفية والمالية الدولية. وهذه التوضيحات وجدت صدى إيجابياً لدى الجهات الأميركية المختصة.

## فرنسبنك جاهز من أجل

### المشاركة في مشاريع

### تحديث وعصرنة البنى

### التحتية التي سيتم تمويلها

### من أموال مؤتمر سيدر

### وظيفة المصارف الاقتصادية

تساهم المصارف اللبنانية في تمويل الدولة اللبنانية، هل ما زلتم مستعدين لمواصلة هذا التمويل وما هي شروط الاستمرار بهذه الخطوة؟

القطاع المصرفي اللبناني كان دائماً ممولاً أساسياً للقطاع العام في لبنان، إلى جانب تمويله للقطاع الخاص. وهذا ينطلق من إيمان مصارفنا اللبنانية بدورها في تنمية الاقتصاد اللبناني والحفاظ على استقراره العام. فالوظيفة الاقتصادية هي وظيفة رئيسية لقطاعنا المصرفي، وهي تتمثل في تمويل النشاط الاقتصادي ودعم عملية النمو العام والذين يتطلبان تسليفات من المصارف لمؤسسات القطاع الخاص كما القطاع العام.

وتشير الإحصاءات إلى أن المصارف وقّرت قروضاً للقطاع العام بحوالي 31 مليار دولار في نهاية آذار 2018، مقابل قروض للقطاع الخاص بقيمة 59 ملياراً للفترة ذاتها. كما أن مصارفنا تحمل نحو 34% من محفظة الدين العام بالليرة اللبنانية. لكن المصارف اللبنانية ترى بأن الدولة مدعوة إلى تحقيق الإصلاح المالي من أجل ضبط عجز الموازنة ونمو الدين العام، وهذا يتطلب ترشيداً للإنفاق العام وزيادة الإيرادات عبر زيادة الجباية ووقفاً للهدر المالي ومكافحة التهرب والتهريب وهذه جميعاً عناصر تغذي العجز المالي والمديونية الحكومية. إذ إن المصارف ستركّز بعد انطلاق ورشة تحديث وتطوير البنى التحتية، في إطار نتائج مؤتمر سيدر، على زيادة تمويلاتها للقطاع الخاص والتركيز في إطار مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) على المساهمة في هذه الورشة التي تتطلب مساهمة من

المؤسسات المصرفية والمالية الدولية والعربية وأيضاً اللبنانية.

يقدم مصرفكم قروضاً طويلة ومتوسطة الأجل مساهمة منه في دعم النمو على المستوى الوطني، وخلق فرص عمل، ما هي أنواع القروض التي تقدمونها؟

إن تمويل الشركات والمشاريع يشكل أحد أهم مكونات خطة عملنا في فرنسبنك، وأحد الأعمدة الرئيسية لنشاطه العام، ومركزاً أساسياً لنموه وتميز أدائه المالي. إن مصرفنا يركّز على توفير حزمة واسعة ومتنوعة من الخدمات والمنتجات ذات الصلة بقطاع صيرفة الشركات (Corporate Banking) والتي تحظى اليوم بطلب كبير ومتنام مثل مشاريع البنى التحتية، ولا سيما في قطاع الكهرباء والطاقة والطاقة المتجددة والنفط والغاز والبيئة والنفايات الصلبة والمياه، وأيضاً تمويل التجارة.

لقد أطلق فرنسبنك بالتعاون مع مصرفنا التابع Fransa Invest Bank مبادرة هي الأولى من نوعها على صعيد لبنان والمنطقة العربية، من حيث إصدار «سندات خضراء» (Green Bonds) من أجل تحفيز وتطوير «الاقتصاد الأخضر» في لبنان. لقد تم إصدار أول شريحة من الإصدار العام بقيمة 60 مليون دولار وسوف يليها شرائح أخرى من ضمن برنامج عام بقيمة إجمالية تبلغ 150 مليون دولار.

لقد وقّع مصرفنا عدة إتفاقيات تعاون مع جهات محلية ودولية، كمؤسسة التمويل الدولية (IFC) والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) وغيرهما، من أجل تمويل قطاعات حيوية مثل التعليم، والبلديات، والصحة، والتكنولوجيا، والبنية التحتية لقطاع الكهرباء، والزراعة، والعقارات والبناء، والبيئة المستدامة، والطاقة المستدامة.

ويعمل فرنسبنك على التعاون مع مؤسسات وشركات محلية في لبنان والمنطقة من أجل دعم قطاع النفط والغاز والمشاريع التي ستطرح له في المرحلة المقبلة. كما أن فرنسبنك جاهز من أجل المشاركة في مشاريع تحديث وعصرنة البنى التحتية التي سيتم تمويلها من أموال مؤتمر سيدر.

# التسجيل علينا 100%

## التسجيل علينا.. ومبروك عليك

إحصل على القرض السكني من فرنسابنك واسترجع 100%\* من رسوم التسجيل إذا كانت قيمة العقار لا تتجاوز ٢٥٠,٠٠٠ دولار أميركي كحد أقصى، و ٥٠%\* من رسوم التسجيل إذا كانت قيمة العقار تتجاوز ٢٥٠,٠٠٠ دولار أميركي.  
تطبق الشروط التالية:

- الدفعة الأولى: ٢٥% من قيمة العقار
- مبلغ القرض: من ٣٠ ألف دولار أميركي الى ٥٠٠ ألف دولار أميركي كحد أقصى
- فترة السداد: من ١٠ سنوات إلى ٣٠ سنة كحد أقصى
- النسبة المئوية السنوية النموذجية: ٧.٤٨٩%

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقعنا على الانترنت أو أي من فروع فرنسابنك.

\*تطبق الشروط والأحكام. العرض سار لغاية ٣١ تموز ٢٠١٨.

فرنسابنك  
الغد يبدأ الآن



القرض السكني

1552  
FRANSABANK.COM

## أفضل مصرف في لبنان بإجماع أهم المراجع الدولية

إن التقدير المستمر لبنك لبنان والمهجر من خلال  
حيازته على كافة الجوائز هو دليل على أدائه المتميز،  
وقوة ميزانيته العمومية، ومجموعة خدماته المميزة،  
والتي يواصل في تحقيقها حتى في ظل الأوضاع  
المحلية والإقليمية المضطربة.

وتحدّد هذه الإنجازات قاعدة نجاحاتنا وتدعم الثقة  
التي يضعها زبائننا في مصرفنا وتكافئهم بما هو  
أثمن لديهم: راحة البال.



# PEACE OF MIND



بنك لبنان  
والمهجر

راحة البال

BLOM .. أفضل مصرف في لبنان للسنة الثالثة على التوالي

## أزهري: الوضع المالي يتطلب إصلاحات جذرية وهيكلية

حافظ بنك لبنان والمهجر BLOM على تواجده القوي في السوق المصرفية في لبنان، إذ للعام الثالث على التوالي يفوز بجائزة «أفضل مصرف في لبنان لعام 2018»، ما يبرهن على نجاح استراتيجية BLOM المحافظة وسياسة توسعه المدروسة واعتماده المتزايد على الصيرفة الرقمية، والتي خولته التعامل السليم مع الظروف الصعبة التي يمر بها في لبنان والمنطقة. ويُعتبر BLOM في طليعة البنوك اللبنانية على أكثر من صعيد لا سيما قروض التجزئة وقروض الشركات بمختلف أحجامها، حيث عزز BLOM هذا الدور من خلال إستحواذه ودمجه لفروع HSBC لبنان في منتصف العام الماضي.



ووفقاً لرئيس مجلس إدارة ومدير عام بنك لبنان والمهجر سعد أزهري بلغت قروض بنك لبنان والمهجر للقطاع الخاص حتى نهاية عام 2017 ما يُقارب الـ 7.5 مليار دولار. وكشف الأزهري ان هذه القروض توزعت على قروض التجزئة التي تشمل قروض السكن وبطاقات الائتمان والقروض الشخصية، قروض الشركات الكبرى، قروض للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، قروض للمشاريع الكبرى، وقروض للعقار والمطورين.

ولفت الى ان القطاع المصرفي في لبنان يتمتع بوضعية مالية سليمة على صعيد كفاية رأس المال والقروض المتعثرة وتغطيتها بالمؤونات الإجمالية والخاصة.

وشدد انه «لا يمكن للقطاع المصرفي تمويل عجوزات الميزانية إلى ما لا نهاية وعلى الأخص في هذه الظروف التي نشهد فيها تراجعاً في نموّ الودائع». ورأى ان «الوضع المالي يتطلب إصلاحات جذرية وهيكلية في ميزانية الدولة والقطاع العام لمنع التردّي في العجز المالي والتراكم في الدين العام ولضمان نجاح مؤتمرات الدعم الإقتصادي للبنان.

كلام أزهري اتى في حديث لـ «الصناعة والإقتصاد»، هذا نصه:



**السؤال الأول: كيف تقيّمون واقع القطاع المصرفي اليوم، هل تأثر القطاع بالمناخات السلبية الخارجية والداخلية؟**

إن واقع القطاع المصرفي اللبناني اليوم في حالة مقبولة إذا أخذنا في الحسبان التطوّرات الداخلية والخارجية التي تعصف بلبنان والمنطقة. فالقطاع يتمتع بوضعية مالية سليمة على صعيد كفاية رأس المال والقروض المتعثّرة وتغطيتها بالمؤنات الإجمالية والخاصة، وما زال القطاع يشهد زيادة في موجوداته التي فاقت الـ 222 مليار دولار. بالطبع تأثر القطاع بالمناخات السلبية السياسية والإقتصادية في لبنان ومحيطه وبالضرائب التي لحقت بالقطاع بالذات وخصوصاً فيما يخصّ الإزدواج الضريبي، ولكن يتأبر القطاع على تعزيز مركزه المالي ودوره كإحدى الركائز الأساسية في الإقتصاد. كما يتطلّع القطاع إلى الإستفادة من الإنفراجات الإقتصادية والنموّ نتيجة نجاح مؤتمر «سيدر»، من خلال القروض والمنح التي ستندفق إلى لبنان، ونتيجة البدء بالتنقيب عن النفط والغاز في أوائل عام 2019.

**السؤال الثاني: ما هي الوسائل التي اتبعتها المصارف اللبنانية للحفاظ على سمعتها عربياً ودولياً؟ وكيف يواجه القطاع الضغوطات الخارجية وخصوصاً الأميركية؟**

إن أهمّ الوسائل التي اتبعتها المصارف اللبنانية للحفاظ على سمعتها عربياً ودولياً هي التقيد التام بكلّ القوانين والإجراءات الدولية والمحلية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهرّب الضريبي والإلتزام بمعايير بازل والعقوبات الدولية وغيرها، والتي أدت إلى ثناء كلّ الهيئات الدولية المعنية بالجهود التي تقوم بها المصارف في هذه المجالات. أضف إلى ذلك السمعة التي تنجم عن الحفاظ على أداء وموقع مالي سليم. وبالنسبة لكيفية مواجهة الضغوطات الخارجية وخصوصاً الأميركية منها، هناك بالطبع الإلتزام الكامل الذي سبق ذكره والجهود والزيارات التي تقوم بها

**لا يمكن للقطاع المصرفي تمويل عجوزات الميزانية إلى ما لا نهاية وعلى الأخصّ في هذه الظروف التي نشهد فيها تراجعاً في نموّ الودائع**

إلى ما لا نهاية وعلى الأخصّ في هذه الظروف التي نشهد فيها تراجعاً في نموّ الودائع. لذلك يتطلّب الوضع المالي إصلاحات جذرية وهيكلية في ميزانية الدولة والقطاع العام لمنع التردّي في العجز المالي والتراكم في الدين العام ولضمان نجاح مؤتمرات الدعم الإقتصادي للبنان، إضافة إلى ضمان توفير المصارف للحاجات التمويلية للدولة وللقطاع الخاص بنمط مُستدام وكافي.

**السؤال الرابع: يقدّم مصرفكم قروضاً طويلة ومتوسطة الأجل مساهمةً منه في دعم النموّ على المستوى الوطني، وخلق فرص عمل، ما هي أنواع القروض التي تقدّمونها؟**

بلغت قروض بنك لبنان والمهجر للقطاع الخاص حتى نهاية عام 2017 ما يقارب الـ 7.5 مليار دولار توزّعت على الشكل التالي: 42.1 % قروض التجزئة التي تشمل قروض السكن وبطاقات الإئتمان والقروض الشخصية، 24.1 % قروض للشركات الكبرى، 20 % قروض للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، 6.6 % قروض للمشاريع الكبرى، و 3.9 % قروض للعقار والمطوّرين. ويُعتبر البنك في طليعة البنوك اللبنانية فيما يخصّ قروض التجزئة وقروض الشركات بمختلف أحجامها، وقد عزّز هذا الدور من خلال إستحوازه ودمجه لفروع HSBC لبنان في منتصف العام الماضي.

جمعية المصارف ومصرف لبنان في المحافل المالية والنقدية في أميركا وأوروبا لإقناع المسؤولين بالوضعية السليمة والملتزمة للقطاع المصرفي في لبنان.

### تمويل الدين العام

**السؤال الثالث: تساهم المصارف اللبنانية في تمويل الدولة اللبنانية، هل ما زلتم مستعدين لمواصلة هذا التمويل وما هي شروط الإستمرار بهذه الخطوة؟**

يساهم القطاع المصرفي حالياً بطريقة مباشرة بأكثر من 40 % من الدين العام الذي يبلغ الـ 80 مليار دولار وتمثّل هذه المساهمة حوالي 15 % من موجودات القطاع. كما يمثّل القطاع المصرفي المصدر الرئيسي لتمويل عجوزات الميزانية التي بدأت تتفاقم بشكل كبير بسبب الزيادة في النفقات خصوصاً على الرواتب والأجور. وعليه، لا يمكن للقطاع المصرفي تمويل عجوزات الميزانية

# عندما يُبنى النمو على الأمان

فيما نمضي قدماً في الحياة ونبني مستقبلنا، نبحث عن وسائل لحمايته. نسعى للاتحاد بشركاء أقوياء يمكننا الاعتماد عليهم والنمو معهم كي نضمن لأنفسنا الأمان المالي. للسنة الثانية على التوالي، صنّفت مجلة غلوبال فايننس بنك عودة المصرف الأكثر أماناً في لبنان.

[bankaudi.com.lb](http://bankaudi.com.lb)

بنك عودة



GLOBAL FINANCE



GLOBAL FINANCE



## الإهتمام بالفعل يعني أن ننجح معاً

منذ أن تأسس BBAC كان الإهتمام الدافع الأساسي للتقدّم والتطور. ولا يزال حتى اليوم أساس كل ما نقوم به، وما نؤمن به على حدّ سواء. وقد ساعدنا ذلك في بناء علاقات وطيدة مع عملائنا خاصّة والمجتمع عاقّة.

العميل بالنسبة لنا هو محور عالمنا ولطالما سعينا إلى الإصغاء إليه وتقديم منتجات وخدمات تلبي نمط حياته واحتياجاته المتغيّرة. وهذا ما يضعنا في محور عالمه المالي ومرجعه الموثوق حين يحتاج إلى الدعم في مسيرته المالية.

وفي قلب هويّتنا الجديدة رمزٌ يجسّد ثقافة الإهتمام ويخبر قصّة علاقتنا مع عملائنا. تشير الدوائر المتشابكة إلى المساواة بين شريكين حقيقيين. يندمج هذان الشريكان لتشكيل دائرة متكاملة حيث يكون كلٌ منهما في محور عالم الآخر، ويساهم في تقدّمه فيكبران معاً بتوافق متبادل.

معادلتنا للنجاح تبدأ وتنتهي بالناس. إنها حقيقة آمن بها BBAC منذ أكثر من ٦٠ عاماً وهي مفتاحنا لمستقبلٍ مزهر.



# BBAC

الإهتمام بالفعل

BBAC..60 عاماً من التفاني

## حمادة: نواصل استراتيجيتنا التوسعية

على مر أكثر من 60 عاماً، اتبع بنك بيروت والبلد العربية BBAC سياسات مكنته من إيلاء زبائنه اهتماماً خاصاً، فجعل من «الإهتمام بالفعل» شعاراً له، وسعى الى توسيع حضوره في لبنان والمنطقة. كما يسعى، وفقاً لمساعد المدير العام للانتماء والصيرفة في BBAC نديم حمادة، إلى توسيع نطاق تواجده في دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وأميركا اللاتينية وفق خطة معدة بتأنٍ واتقان مرتبطة بجدول زمني مدروس.

واعتبر في إطار تقييمه أداء BBAC، ان تباطؤ نمو النشاط الإقتصادي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص من جراء الوضع السياسي والأمني في الجوار وفي الداخل، ما يشجع المصارف على الانتشار الخارجي للمحافظة على أرباحها وبالتالي على سلامتها ونموها.

وأشار الى ان «BBAC يهدف الى تحقيق إنتشار خارجي يدعم نشاطه وينوع قاعدة زبائنه سعياً



منه لتوسيع نطاق إستثماراته خاصة وأن حجم القطاع المصرفي اللبناني يفوق حجم الإقتصاد، إضافة لرغبته في توزيع المخاطر وتنويع قاعدة الدخل والربحية.

وأوضح حمادة ان «علامة BBAC التجارية الجديدة، تعكس تفانيه تجاه مفهوم «الإهتمام» الذي ميّزه وساعده في تعزيز علاقات دائمة ووطيدة مع الأطراف المعنية ولاسيما مع عملائه». كما اشار الى ان «إطلاق الهوية الجديدة بعد مرور 60 عاماً على تأسيس المصرف، يهدف إلى مواكبة الطبيعة المتغيرة للقطاع المصرفي وتطوره وخاصة في عصر التكنولوجيا الرقمية ذي الوتيرة السريعة».

كلام حمادة اتى في حديث مع «الصناعة والإقتصاد»، هذا نصه:

كيف يمكن تقييم أداء مصرف BBAC، وبالارقام، مع نهاية الربع الاول من العام الحالي؟

إستناداً لأوضاع BBAC المالية الغير مجمعة، للفصل الأول من العام الجاري فقط، سجل مجموع الودائع 9,094 مليار ليرة لبنانية أي نسبة نمو بحوالي 1% مقابل 1% للقطاع، وسجلت تسليقاته للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم 2,646 مليار ليرة لبنانية وبالتالي نسبة نمو للفترة نفسها بحوالي 0.1% مقابل 1.5% للقطاع. إن نسبة نمو الودائع للفصل الأول من العام الجاري، أدنى لمصرفنا وللقطاع، مقارنة مع هذه النسبة للفترة نفسها من العام الماضي.

من الطبيعي أن يتباطأ نمو النشاط الإقتصادي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص من جراء الوضع السياسي والأمني في الجوار وفي الداخل، مما يشجع المصارف على الإنتشار الخارجي للمحافظة على أرباحها وبالتالي على سلامتها ونموها.

### ■ كيف يعرّف BBAC اليوم عن هويته الجديدة؟

بعد مرور 60 عاماً، أطلق BBAC علامة تجارية جديدة له. وحافظنا على التفاني تجاه مفهوم «الإهتمام» الذي ميّزنا وساعدنا في تعزيز علاقات دائمة ووطيدة مع الأطراف المعنية ولاسيما مع عملائنا.

يكن في جوهر هويتنا الجديدة رمزاً يجسد ثقافة «الإهتمام» ويروي قصة علاقاتنا الشخصية مع شركائنا. يهدف إطلاق هذه الهوية الجديدة إلى مواكبة الطبيعة المتغيرة للقطاع المصرفي وتطوره وخاصة في عصر التكنولوجيا الرقمية ذي الوتيرة السريعة. كما ويأتي إستجابة لطلب المستهلكين المتزايد ولضرورة دعوة الشباب الذين يشكلون أكبر الشرائح السكانية في لبنان الى المشاركة في هذا التغيير، وبالتالي جذب أجيال جديدة من العملاء. ومن خلال العلامة التجارية الجديدة، إستطاع مصرف BBAC أن يعكس صورة المؤسسات المالية الحديثة المنفتحة والمهنية

## يواظب BBAC بإستمرار على تطوير خدماته المصرفية الإلكترونية، عبر الإنترنت والموبايل، ويعمل بإستمرار على تحسين هذه الخدمات أخذاً بعين الاعتبار تعليقات وتوقعات زبائنه

الحالية مع الحفاظ على تراثه البالغ 60 عاماً.

### توسع داخلي وخارجي

ما أبرز نقاط الاستراتيجية العريضة التي يتبعها المصرف منذ سنوات والتي سمح له بأن يكون في المركز المتقدم الذي يحتله حالياً؟ وما هي إستراتيجية المصرف التوسعية للمرحلة المقبلة؟

من ضمن نقاط الاستراتيجية العريضة التي يتبعها BBAC منذ سنوات والتي سمحت له بأن يكون في المركز المتقدم الذي يحتله حالياً، مواكبة القطاع ومواجهة المنافسة؛ ففي هذا السياق نواظب بإستمرار على تطوير خدماتنا المصرفية الإلكترونية، عبر الإنترنت والموبايل، ونعمل بإستمرار على تحسين هذه الخدمات آخذين بعين الاعتبار تعليقات وتوقعات زبائنا. كما يجب ألا ننسى مستوى الأمان للتطبيقات الجديدة، حيث نحرص على الاستثمار في الموارد البشرية والمعدات والبرامج للتخفيف من المخاطر الأمنية. ونعمل أيضاً على إدخال

### يواصل BBAC إستراتيجيته

### التوسعية لتحقيق إنتشار

### خارجي يدعم نشاطه وينوع

### قاعدة زبائنه سعياً منه

### لتوسيع نطاق إستثماراته

### وتوزيع المخاطر وتنويع

### قاعدة الدخل والربحية

أجهزة الصراف الآلي الذكية التي من شأنها أن تقدّم مزايا أكثر بكثير من تلك الموجودة حالياً، بالإضافة إلى وضع فرع رقمي بالكامل قيد التجربة ضمن خطتنا وعلى تطوير إمكانيات وحدة الخدمات المصرفية الخاصة Unit Private Banking من خلال طرح منتجات مصرفية أكثر تقدماً وتطوراً الخدمية الزبائن المهتمين في الأسواق المالية العالمية وعلى توسيع التقديمات المصرفية لا سيما الخاصة بفئة الشبّاب.

على صعيد استراتيجية BBAC التوسعية، يواصل المصرف المضي قدماً في توسيع نشاطه وانتشاره الجغرافي محلياً وخارجياً. ففي لبنان، قمنا بافتتاح فرعنا الـ 40 في منطقة بشارة الخوري، كما نحضّر لإفتتاح فرع جديد في منطقة كوسبا. أمّا في الخارج، يواصل مصرفنا إستراتيجيته التوسعية لتحقيق إنتشار خارجي يدعم نشاطه وينوع قاعدة زبائنه سعياً منه لتوسيع نطاق إستثماراته خاصة وأن حجم القطاع المصرفي اللبناني يفوق حجم الإقتصاد، إضافة لرغبته في توزيع المخاطر وتنويع قاعدة الدخل والربحية. من هنا بدأ مشروع التوسع في قبرص، تحديداً في ليماسول، منذ أكثر من 30 عاماً وقمنا مؤخراً بنقل الفرع الرئيسي إلى مقر جديد أكبر وأكثر حداثة خاص بالمصرف. كما يدعم تواجدنا في الخارج ثلاثة فروع في العراق كان أولها في إربيل ومن ثم في بغداد ومؤخراً في السليمانية، ونحتل موقع متقدم بين المصارف اللبنانية العاملة في العراق حيث تمكنا من تحقيق نتائج ممتازة رغم الظروف التي تمر بها البلاد. ويُعزّز إنتشارنا في الخارج مكتب تمثيلي في مدينة أبو ظبي في الإمارات العربية المتحدة حيث يُغطي أنشطتنا في دول مجلس التعاون الخليجي ومكتب تمثيلي جديد افتتحناه مؤخراً في أفريقيا وتحديداً في نيجيريا. نسعى إلى توسيع نطاق تواجدنا في دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وأميركا اللاتينية وفق خطة معدّة بتأنٍ واتقان مرتبطة بجدول زمني مدروس.



بطاقة **i card** الائتمانية بالليرة اللبنانية من IBL BANK تمنحك امكانية الدفع بالعملة المحليّة، وهي بطاقة تستعمل في كلّ أنحاء العالم. تخوّلك هذه البطاقة الاستفادة من بوليصة تأمين على السفر، تتضمّن:

- الاستشفاء في حالات الطوارئ في الخارج لغاية \$٥٠,٠٠٠
- تغطية في حال فقدان الأمتعة
- التعويض في حال تأخر الرحلة وفقدان جواز السفر
- الاستفادة من اسعار مخفضة على بطاقات السفر
- استعادة ١٪ من قيمة المشتريات من خلال برنامج استرجاع النقود **Cash back** مع بطاقة **i card**،

ثق بعملتك المحليّة واحملها معك أينما ذهبت كبصمتك التي تعرّف عن هويتك!

**فكر لبناني،  
ادفع باللبناني**

# Glorious Sea View



على مر السنوات تمكنت Naboulsi Engineering & Contracting من تحقيق نجاح مميز في مجال الهندسة والمقاولات متسلحة بخبرة مديرها المهندس علي نابلسي، الذي غاص في حديث مع "الصناعة والإقتصاد" في شرح واقع قطاع الإعمار والبناء. أشار النابلسي إلى أن هذا القطاع يتأثر بثلاثة عوامل أساسية تتمثل بالإستقرار النقدي، السياسي، والأمني الذين لا ينفصلون عن بعضهم البعض، إذ أن جميعهم يدفعون الإستثمار إلى الأمام ويؤمنون دخول أموال إلى البلاد تقوي القدرات الشرائية للمواطنين وترفع الطلب على العقارات والشقق السكنية بشكل عام.

واعتبر المهندس علي نابلسي أن "القطاعات الاقتصادية سلسلة متكاملة مرتبطة ببعضها البعض"، وأشار إلى أن "قطاع الإعمار والبناء مرتبط بشكل مباشر بالقطاع الصناعي لا سيما المصانع العاملة في مجال صناعة الحديد والألمنيوم والبلاستيك والخشب وغيرها من المنتجات

المستخدمة في عمليات البناء". ولفت إلى أن "أي إزدهار يشهده قطاعي العقارات والبناء سيؤدي بشكل سريع إلى رفع الطلب على هذه المنتجات الصناعية ويضع المصانع أمام آفاق واسعة للتطور". وشدد على أن "هذا الأمر لا يعني أن القطاعات الصناعية الأخرى لن تنال حصة من الايجابيات، بل هي ستنعم بواقع جيد كونها بطبيعة الحال حلقة من حلقات الإقتصاد الوطني".

وفي إطار حديثه عن قطاع الإعمار والبناء، شدد على "ضرورة العمل الدائم للحفاظ على الأمن والإستقرار لتطوير عمل هذا القطاع واجتذاب السياح العرب والأجانب الذين يتمتعون بقدرات شرائية عالية من شأنها رفع الطلب على العقارات وتعزيز القدرات المالية في الأسواق".

ورأى أن "تحسين القوانين التي من شأنها زيادة عامل الإستثمار وتطوير قطاع البناء أمر ضروري وهام". وأشار إلى "ضرورة معالجة أزمة قروض الإسكان إذ أن الشريحة الأكبر من المجتمع اللبناني تنتمي الى الطبقة الوسطى التي تعتمد على هذه القروض للتملك، ما يجعل معالجة هذه الأزمة أمر ضروري وملح".

# IT'S THE BRIGHT MOMENTS THAT KEEP US GOING



Our dear country, Lebanon, has seen it all. Yet, it's the bright moments we need to remember. The ones that give us hope and keep us going. We've been trying to make your life more colorful since 1956.

**Tinol** PAINTS  
STAND THE TEST OF TIME

**60<sup>TH</sup>**  
ANNIVERSARY

# أزمة العقارات تنتظر ساعة الصفر النفطية؟

حمل القطاع العقاري، مع دخولنا العام 2018، معه تحديات عديدة بدأت مع العام العام 2017 بانخفاضات على مستوى مساحات البناء والمواد التي تؤسس له، وجاء ذلك ليتزامن مع ارتفاع في الرسوم العقارية. ويذكر هنا أن القطاع العقاري كان قد شهد تباطؤاً خلال الشهر الثاني من العام 2018 مقارنةً بشهر كانون الثاني. إذ انخفض عدد معاملات المبيع العقارية بنسبة 16.33% خلال شهر شباط 2018 إلى 4.473 معاملة، من 5.346 معاملة في الشهر الذي سبقه.

وفي الاثناء جاءت أزمة القروض السكنية المدعومة وتداعياتها التي لم تضرب الشقق الصغيرة والمتوسطة فحسب، بل وصلت شظاياها الى الشقق الفخمة ويبدو أن البعض عمل للاستفادة من هذه القروض لشراء شقق كبيرة لا تدخل في خانة قروض مؤسسة الإسكان، بل تدخل بالتحفيزات المقدمة أو القروض المدعومة من البنك المركزي والتي وضعها المركزي بتصرف المصارف التجارية. انطلاقاً من هذه المعطيات، القطاع ككل متأثر إنما الشقق الصغيرة والمتوسطة الحجم أكثر تأثراً من الشقق الفخمة. ففي العام 2017 أعطي نحو 7 آلاف قرض من المؤسسة العامة للإسكان ومصرف الإسكان، ما يعني أن هذا العام ستندى المبيعات بمجموع نحو 7 آلاف شقة في العام، إذا افترضنا أن وتيرة الشراء ستكون نفسها، ومما لا شك فيه أن هذا التراجع سيكون موجعا للقطاع إنما لا يمكن الحديث من اليوم عن أن القطاع قريب من الانهيار أو سينهار.

رغم أهمية أعداد المقترضين والبالغ 7 آلاف العام الماضي والذين يشكل مجموع قروضهم حوالى الملياري دولار إذا اعتبرنا أن سعر الشقة 300 ألف دولار، بينما يبلغ مخزون الشقق غير المباعة وفق تقديرات شركة «رامكو» عن السنوات الخمس الأخيرة حوالى المليون متر مكعب، بما يوازي حوالى الـ 4 آلاف شقة تقريباً، بقيمة حوالى 4 مليارات دولار. رغم هذا الاعتبار، فإن هذه الأرقام أو المعطيات لا تؤدي إلى انهيار في القطاع العقاري كما حصل إبان الأزمة العقارية في أميركا، وخصوصاً أن طريقة الإقراض في لبنان تختلف عن الطريقة السائدة في أميركا.

ولكن يبقى السؤال الذي يتردد في «أروقة» أصحاب العقارات، الصغيرة والمتوسطة منها، كما الكبيرة: ما هي الإجراءات التي يجب أن يأخذها مجلس الوزراء اللبناني للمساعدة في تحسين هذا القطاع وإعادته إلى عافيته؟ لعل الإجابة على هذا التساؤل تكمن أولاً في تأمين الاستقرار بمستوياته المتعددة، كتحسين النمو الاقتصادي، ووضع سياسة تحفيزية للمغتربين كإعفاءهم من رسوم التسجيل مثلاً.

ولعل أهم ما سيطلق حركة النمو الاقتصادي، هو البدء في التنقيب عن النفط والغاز المكتشف بكميات كبيرة في الساحل اللبناني وفي المناطق البرية الموازية للساحل، وكلما اقتربت ساعة الصفر للانطلاق بعمليات التنقيب، سنشهد زيادة في العمليات العقارية على كامل المساحة الجغرافية اللبنانية، وخصوصاً في المناطق الساحلية.



## أزمة القروض السكنية حاصرته في دوامة التباطؤ القطاع العقاري.. نحو مستقبل أفضل

على مستوى تسليمات الأسمنت التي قاربت 5.1 ملايين طن، بما نسبته 2.2 بالمئة. فيما ارتفعت الرسوم العقارية بنسبة 18.1 بالمئة عام 2017 مقارنة بالعام 2016.

### 2018.. التراجع يتواصل

ويبدو أن عام 2018 يحمل تحديات كبيرة للقطاع العقاري الذي لا يزال يتخبط في دوامة التباطؤ، ويرزح تحت الثقل الذي ألقت عليه أزمة القروض السكنية التي أثرت عليه بشكل مباشر.

والإقليمي ليستطيع الاقتصاد العودة إلى حاله الطبيعية، حيث إن الواقع الاقتصادي السيء انسحب على القطاع العقاري شأنه شأن كل القطاعات الاقتصادية.

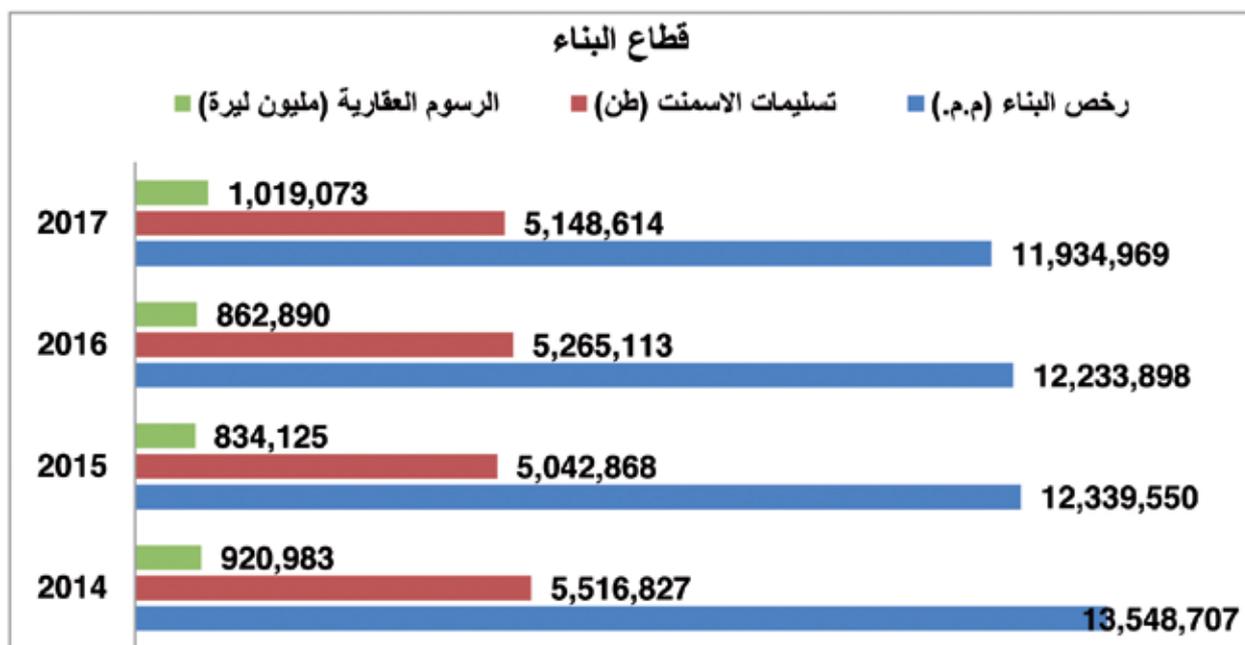
### البناء والعقارات

سجل قطاع البناء في العام 2017 انخفاضاً على مستوى مساحات البناء المسجلة التي بلغت 11.9 مليون متر مربع، بانخفاض نسبته 2.4 بالمئة عن العام 2016. ولحظ انخفاضاً أيضاً

عاد القطاع العقاري عام 2017 للسير على سكة النهوض، إذ شهد ارتفاعاً في عدد المعاملات العقارية بنسبة 13.4% بين أيلول 2016 وأيلول 2017 نتيجة الظروف السياسية والانفراجات التي رافقت إطلالته من انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة والإيجابيات التي طغت على الأجواء تقريباً طوال العام الماضي.

إلا أن هذه الإيجابيات لم تكن كافية لإنعاش القطاع، إذ كان الأمر يتطلب القيام بإجراءات على الصعيدين المحلي

تطور حركة البناء وتسليمات الاسمنت والرسوم العقارية				
2017	2016	2015	2014	قطاع البناء
11,934,969	12,233,898	12,339,550	13,548,707	رخص البناء (م.م.)
5,148,614	5,265,113	5,042,868	5,516,827	تسليمات الاسمنت (طن)
1,019,073	862,890	834,125	920,983	الرسوم العقارية (مليون ليرة)
مبني على احصاءات مصرف لبنان				



القروض المصرفية إلى القطاع الخاص (أي ما يوازي 10 مليارات دولار أميركي). معظم هذه القروض قروض إستهلاكية - أي لشراء عقارات، كما تسليفات المصارف للسكن قد ارتفعت من 6800 مليار ليرة عام 2012 إلى 19402 مليار ليرة ايلول 2017، بنسبة ارتفاع فاقت 185 بالمئة. كما ارتفعت نسبة القروض السكنية من إجمالي التسليفات من 12 إلى 19 بالمئة. وتأتي أزمة القروض السكنية بعدما استنفدت المصارف الكوتا المخصصة لها من مصرف لبنان، والبالغة نصف مليار دولار، استهلكتها المصارف خلال شهر، وهو ما استدعى تدخلاً من رئيس الجمهورية ميشال عون، الذي استقبل حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، طالباً منه تأمين صرف القروض

العام 2016 إلى 10 في المئة في العام 2017، كما زادت حصة الفنادق وأبنية الخدمات السياحية من 0.78 في المئة إلى 0.9 في المئة. كما انخفض عدد المعاملات العقارية بنسبة 23.14 % سنوياً، إلى 17 ألفاً و651 معاملة خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2018، من 22 ألفاً و966 معاملة في الفترة ذاتها من العام 2017. كما تراجع قيمة معاملات المبيع العقارية بنسبة 19.74 إلى 2.46 مليار دولار.

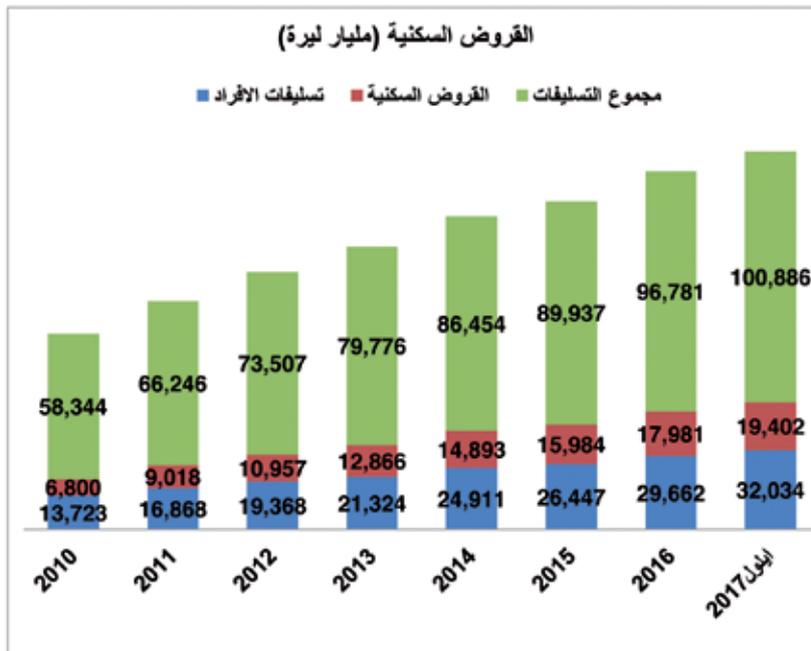
### أزمة القروض السكنية

وتؤدي أزمة القروض المصرفية السكنية دوراً في مضاعفة أزمة القطاع العقاري، ولا سيما قيمة القروض المصرفية إلى القطاع العقاري تُشكل 17 % من قيمة

وكانت تسليمات الأسمنت قد تراجعت بنسبة 1.30 % سنوياً إلى 1.054.617 طناً مع نهاية الفصل الأول من العام الحالي، مقارنة بـ 1.068.540 طناً في الفترة ذاتها من العام المنصرم. وفي السياق ذاته، كشف التقرير السنوي لنقابة المهندسين عن تراجع قابلية المطورين العقاريين تجاه الاستثمار في مشاريع عقارية جديدة في نطاق الأبنية السكنية في لبنان. وفي التفاصيل انخفضت حصة الأبنية السكنية من مجموع الأبنية الجديدة في لبنان من 82.30 في المئة في العام 2016 إلى 79.46 في المئة في العام 2016، علماً أنها الفئة الوحيدة التي شهدت انكماشاً بين جهات الاستخدام كافة. في المقابل ارتفعت حصة الأبنية التجارية من 7.75 في المئة في

تسليفات المصارف للسكن								
القيمة مليار ليرة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	ايلول 2017
افراد	13,723	16,868	19,368	21,324	24,911	26,447	29,662	32,034
منها قروض سكنية	6,800	9,018	10,957	12,866	14,893	15,984	17,981	19,402
مجموع تسليفات القطاع الخاص	58,344	66,246	73,507	79,776	86,454	89,937	96,781	100,886

### مبني على احصاءات الجمارك اللبنانية



السكنية التي التزمت المصارف دفعها إلى أصحاب الطلبات على أن يتواصل بعد ذلك مع الجهات المعنية بالقروض السكنية لوضع حلول تضمن استمراريتها وفقاً للقواعد والأصول المعتمدة.

وتعود هذه الأزمة إلى التعميم 485 الصادر عن مصرف لبنان والذي حدّد آلية جديدة لمنح القروض الإسكانية والتجارية. إذ حصر دعم مصرف لبنان للفائدة فقط، وأسقط الدعم عن طريق الإغفاء الجزئي من الاحتياطي الإلزامي الذي كان يمنحه للمصارف.

علماً أنه كان يُسمح للمصارف، حين تمنح مبالغ بغرض الإقراض السكني، استعمال الاحتياطي. وهكذا كانت المصارف تستهلك نحو 500 مليون دولار سنوياً من هذا الاحتياطي، بالإضافة إلى الكوتا التي كان يمنحها إيها المصرف المركزي بفائدة 1%. إلا أن التعميم المشار إليه منع المصارف من المس بالاحتياطي الإلزامي.

ووفقاً لمصادر معنية، تفاجأ المصرف المركزي بعد إقرار سلسلة الرتب والرواتب بزيادة عدد طلبات الاستحصال على قروض سكنية، ما تطلب منه مضاعفة المبالغ التي كان يخصصها للدعم. وبالتالي رأى مصرف لبنان بعد مراجعة قام بها أن الاستمرار بهذه الطريقة من شأنه أن يضر بسلامة الاقتصاد اللبناني، والذي سيتسبب بأزمة فعلية وهي زيادة معدل التضخم، وأن جزءاً من تلك الأموال حولها المطورون إلى الدولار، ما فاقم من معدلات التضخم بشكل غير مسبوق.

الأعوام المقبلة. فكلما إقترنا من تاريخ بدء التنقيب سنشهد زيادة في العمليات العقارية مُركزة في الدرجة الأولى على طول الساحل اللبناني وفي المناطق الجبلية القريبة من الساحل. كما أن هناك إجراءات عديدة من شأنها تحسين واقع القطاع العقاري كتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي وهو أفضل وسيلة لعودة القطاع العقاري إلى عافيته، وضع سياسة تحفيزية أبرز ركائزها إعفاء اللبنانيين المغتربين من رسوم التسجيل، إعطاء الأشخاص الأجانب الراغبين بشراء شقق فخمة يفوق سعرها المليون دولار إقامة دائمة في لبنان.

ويخرق سوداوية الرؤية هذه العديد من الآمال البرّاقة، فمع اقتراب موعد بدء إعادة إعمار سورية وإعتماد لبنان من قبل العديد من الدول الأجنبية كمنصة ستستخدمها هذه الدول للمشاركة في إعادة الإعمار، تدفع العديد من المستثمرين إلى التمسّح مسبقاً في سوق العقارات. ومن المتوقع أن نشهد إرتفاعاً في عدد العمليات العقارية خصوصاً على الحدود مع سورية بشكل يعكس مستوى مساهمة المستثمر في إعادة الإعمار كما وإستفادة السكان المحليين من إعادة الإعمار هذه. كما أن الملف النفطي اللبناني يُعدّ العامل الأساسي في ارتفاع أسعار العقارات في



جبل لبنان - المتن - ضبية - نهر الكلب - بناية الرهينة اللبنانية المارونية

هاتف: 3 903837 - 961 70 374743

[electro.monta@gmail.com](mailto:electro.monta@gmail.com) - [www.electromonta.com](http://www.electromonta.com)

## 105 ملايين دولار صادرات الإسمنت خلال 4 أعوام: الدول العربية أولى الأسواق تليها الأفريقية ثم الأوروبية

تستحوذ صادرات المصنوعات من حجر أو جص أو إسمنت أو حرير صخري أو ميكا أو من مواد مماثلة (القسم 13 في جدول تعرفه الجمارك اللبنانية) على نسبة ضئيلة من مجمل صادرات لبنان الصناعية إلى العالم، لم تتخط 2% على مرالسنوات الأربع الأخيرة، ما يؤكد صحة مطالب الصناعيين بوقف الإغراق الجاري في الأسواق اللبنانية حيث تحتل السوق منتجات أجنبية (أكثرها مصرية) وتزاحم المنتجات اللبنانية بشكل قوي في ظل نأي الدولة بنفسها عن اتخاذ إجراءات فاعلة تدعم إنتاج الحجر والإسمنت الوطني لأسباب يرجعها البعض إلى الخوف من المس بعلاقات لبنان الخارجية ولا سيما العلاقات اللبنانية - المصرية.

الـ20% منها.

بلغت صادرات المصنوعات من حجر أو جص أو إسمنت أو حرير صخري أو ميكا أو من مواد مماثلة خلال الأعوام الأربعة الأخيرة (2017-2016-2015-2014) 105 ملايين دولار، وشكلت ما نسبته 2% من مجمل حجم الصادرات خلال هذه الأعوام.

واستحوذت الدول العربية على حصة الأسد من هذه الصادرات، حيث استوردت ما قيمته (63.9 مليون دولار) خلال الأعوام الأربعة الأخيرة، أما الدول الأفريقية فاستوردت بقيمة 28.3 مليون دولار تلتها الدول الأوروبية التي استقبلت 6.3 ملايين دولار من هذه الصادرات.

وخلال الأعوام الأربعة، احتلت السعودية المرتبة الأولى بين الدول المستوردة لصادرات الإسمنت إذ بلغت قيمة الصادرات إليها 19 مليون دولار، تلتها قطر التي استوردت بقيمة 16 مليون دولار، ثم الإمارات والكويت بقيمة 7.2 ملايين دولار، والكونغو بقيمة 5.69 ملايين دولار.

وتؤكد أرقام الصادرات التي لم تتجاوز في أحسن الأحوال 36 مليون دولار سنوياً أن للسوق اللبنانية دوراً فاعلاً في الحفاظ على استمرارية المصانع ودورها على صعيد الاقتصاد الوطني، ولا سيما في ظل الانحسار المستمر للأسواق الخارجية الذي تظهره الأرقام بشكل فاضح. إذ تشير إلى تراجع سنوي مستمر منذ عام 2014. ففي ذلك العام سجلت صادرات الإسمنت ما قيمته 36 مليون دولار لتتخف في العام 2015 إلى 27 مليون دولار، وفي عام 2016 إلى 22 مليون دولار، وفي عام 2017 إلى 21 مليون دولار.

كما تشير أرقام الصادرات أن لا غنى للبنان عن علاقات وطيدة مع الدول الخليجية، حيث حلت السعودية مراراً في طليعة الدول المستوردة لهذه الصناعات لتبرز إلى جانبها دول عربية أخرى كقطر والإمارات والكويت والأردن. فيما تبقى حصة الدول الأوروبية خجولة إلى حد كبير من مجمل قيمة هذه الصادرات وتشكل الدول الأفريقية سوقاً جيدة نوعاً ما لهذه الصادرات إذ تستقطب ما يقارب

### عام 2014

بلغت قيمة صادرات الإسمنت 36 مليون دولار خلال عام 2014. واستأثرت الدول العربية بحوالي 60% من هذه الصادرات، حيث بلغ حجم الصادرات إليها 21.5 مليون دولار. وبلغت حصة الدول الأفريقية 21% من مجمل صادرات الإسمنت لعام 2014، إذ استوردت ما قيمته 7.8 ملايين دولار من صادرات الإسمنت لعام 2014. وكانت للدول الأوروبية حصة لا بأس بها بلغت (9%) وقيمتها 3.2 ملايين دولار. وعلى صعيد الدول الأميركية، فقد استقطبت الولايات المتحدة صادرات بقيمة مليون دولار. وعلى صعيد الدول العربية، حلت



**تؤكد أرقام صادرات الاسمنت  
والحجر التي لم تتجاوز في  
أحسن الأحوال الـ36 مليون  
دولار سنوياً أن للسوق  
اللبنانية دوراً فاعلاً في الحفاظ  
على استثمارية المصانع**

السعودية في المرتبة الأولى بحجم صادرات بلغ 10 ملايين دولار (29 % من مجمل حجم صادرات الإسمنت)، تلتها قطر التي استقبلت صادرات بقيمة 4 ملايين دولار (11 %). ثم الكويت بحجم صادرات بلغ 2 مليوني دولار (5 %) فالإمارات، البحرين، والأردن على التوالي.

وعلى صعيد الدول الأفريقية، حلت الكونغو في المرتبة الأولى إذ استقبلت صادرات بقيمة 2 مليوني دولار، تلتها الغابون بحجم صادرات بلغ 1.3 مليون دولار، ومن ثم نيجيريا بحجم صادرات بلغ 1.2 مليون دولار. وحلت ألمانيا في المرتبة الأولى على صعيد الدول الأوروبية.

### صادرات الإسمنت والحجر عام 2014

الدولة المتصدرة	قيمة الصادرات (مليون دولار)	الأسواق
السعودية	21.5	الدول العربية
الكونغو	7.8	الدول الأفريقية
المانيا	3.2	الدول الأوروبية
الولايات المتحدة	1	الدول الأميركية

### أبرز الدول المستوردة لصناعات الإسمنت والحجر عام 2015

الدولة	القيمة	النسبة من مجمل حجم الصادرات
السعودية	5	9
قطر	3	12
الإمارات	2	7
الكونغو	1.7	6
الأردن	1	4

صادرات الحجر والإسمنت خلال الأعوام الخمسة الأخيرة								
النسبة %	معدل السنوات	مجموع السنوات	2018 نهاية نيسان	2017	2016	2015	2014	العام
2	23	113	8	21	22	27	36	القيمة (م.د.)

صادرات الإسمنت والحجر عام 2016		
الدولة المتصدرة	قيمة الصادرات (مليون دولار)	الأسواق
قطر	13	الدول العربية
نيجيريا	6.3	الدول الأفريقية
فرنسا	1.6	الدول الأوروبية
الولايات المتحدة	1	الدول الأميركية

أبرز الدول المستوردة لصناعات الإسمنت والحجر عام 2017		
الدولة	القيمة	النسبة من مجمل حجم الصادرات
قطر	5	22
الإمارات \ الكويت	2	10
السعودية	1	7
الولايات المتحدة	1.2	6
نيجيريا	1	4

ملايين دولار، وحلّت كل من الإمارات والكويت في المرتبة الثانية حيث بلغ حجم كل منها 2 مليوني دولار (10%) من مجمل حجم الصادرات. وبدا لافتاً تراجع المملكة السعودية إلى المرتبة الثالثة حيث استوردت صادرات بقيمة مليون دولار فقط (7%). وحلّت الولايات المتحدة رابعة بين الدول المستوردة لهذه الصادرات حيث استوردت أيضاً بقيمة مليون دولار.

وبلغ حجم الصادرات إلى أسواق الدول الأفريقية 5.3 ملايين دولار، وحلّت نيجيريا في المرتبة الأولى بقيمة صادرات بلغت 1.3 مليون دولار والكونغو في المرتبة الثانية بقيمة صادرات بلغت 1.19 مليون دولار، وساحل العاج ثالثة حيث استقبلت بقيمة 1.4 مليون دولار، وغينيا في المرتبة الرابعة بقيمة صادرات بلغت 1 مليون دولار.

هذا، واستقبلت الدول الأوروبية عام 2017 حجم صادرات ضئيل، إذ بلغت قيمة الصادرات إليها 0.5 مليون دولار، أما الولايات المتحدة فحافظت للسنة الرابعة على التوالي على قيمة صادرات بلغت 1 مليون دولار.

## بلغت عام 2017 صادرات الاسمنت والحجر 21 مليون دولار. ونالت الدول العربية ما يقارب الـ 50% من قيمتها

الثانية حيث استقبلت صادرات بقيمة 3 ملايين دولار (12%) وحلّت الإمارات والكويت في المرتبة الرابعة بقيمة صادرات بلغت 1.2 مليون دولار (6%)، كما حلّت أيضاً فرنسا والولايات المتحدة إلى جانب الإمارات والكويت في المرتبة الثالثة. أما في المرتبة الرابعة فحلّت نيجيريا بصادرات بقيمة 1 مليون دولار (4%).

### عام 2017

بلغت الصادرات عام 2017، 21 مليون دولار. ونالت الدول العربية ما يقارب الـ 50% من قيمة هذه الصادرات، حيث بلغ حجم الصادرات إليها 13.1 مليون دولار، وحلّت قطر في المرتبة الأولى بين الدول العربية المستقبلة لهذه الصادرات، حيث بلغ حجم الصادرات إليها 5

### عام 2015

وفي عام 2015، بلغ حجم صادرات الإسمنت 27 مليون دولار. واستقطبت الدول العربية 60.3% من هذه الصادرات حيث بلغ حجم الصادرات إليها 16.3 مليون دولار. وبلغت حصة الدول الأفريقية 32.9% حيث بلغ حجم الصادرات إليها 8.9 مليون دولار، وكانت حصة الدول الأوروبية ضئيلة حيث قاربت المليون دولار فقط، فيما استوردت الولايات المتحدة صادرات بقيمة مليون دولار.

وحلّت السعودية أولى حيث استوردت بقيمة 5 ملايين دولار (9%) من مجمل حجم صادرات الإسمنت، تلتها قطر التي استوردت بقيمة 3 ملايين دولار (12%)، ثم الإمارات التي استوردت بقيمة 2 مليوني دولار (7%). وحلّت كونغو في المرتبة الرابعة بحجم صادرات بلغ 1.7 مليون دولار (6%)، وأتت الأردن في المرتبة الخامسة بصادرات بلغت مليون دولار (4%) من مجمل حجم صادرات الاسمنت.

### عام 2016

وبلغ حجم صادرات الإسمنت في عام 2016، 22 مليون دولار وكإحدى أبرز الأسواق المستقبلية للصادرات اللبنانية، حلّت أسواق الدول العربية في طليعة الدول المستوردة لهذه الصناعات حيث بلغ حجم الصادرات إليها 13 مليون دولار. وحلّت أسواق الدول الأفريقية ثانية بين الأسواق المستوردة لهذه الصادرات، حيث بلغ حجم صادرات الإسمنت إليها 6.3 ملايين دولار.

واستقبلت الأسواق الأوروبية صادرات بقيمة 1.6 مليون دولار. وعلى صعيد الدول العربية، حلّت قطر في المرتبة الأولى حيث استوردت بقيمة 4 ملايين دولار (20%) من حجم الصادرات) والسعودية في المرتبة

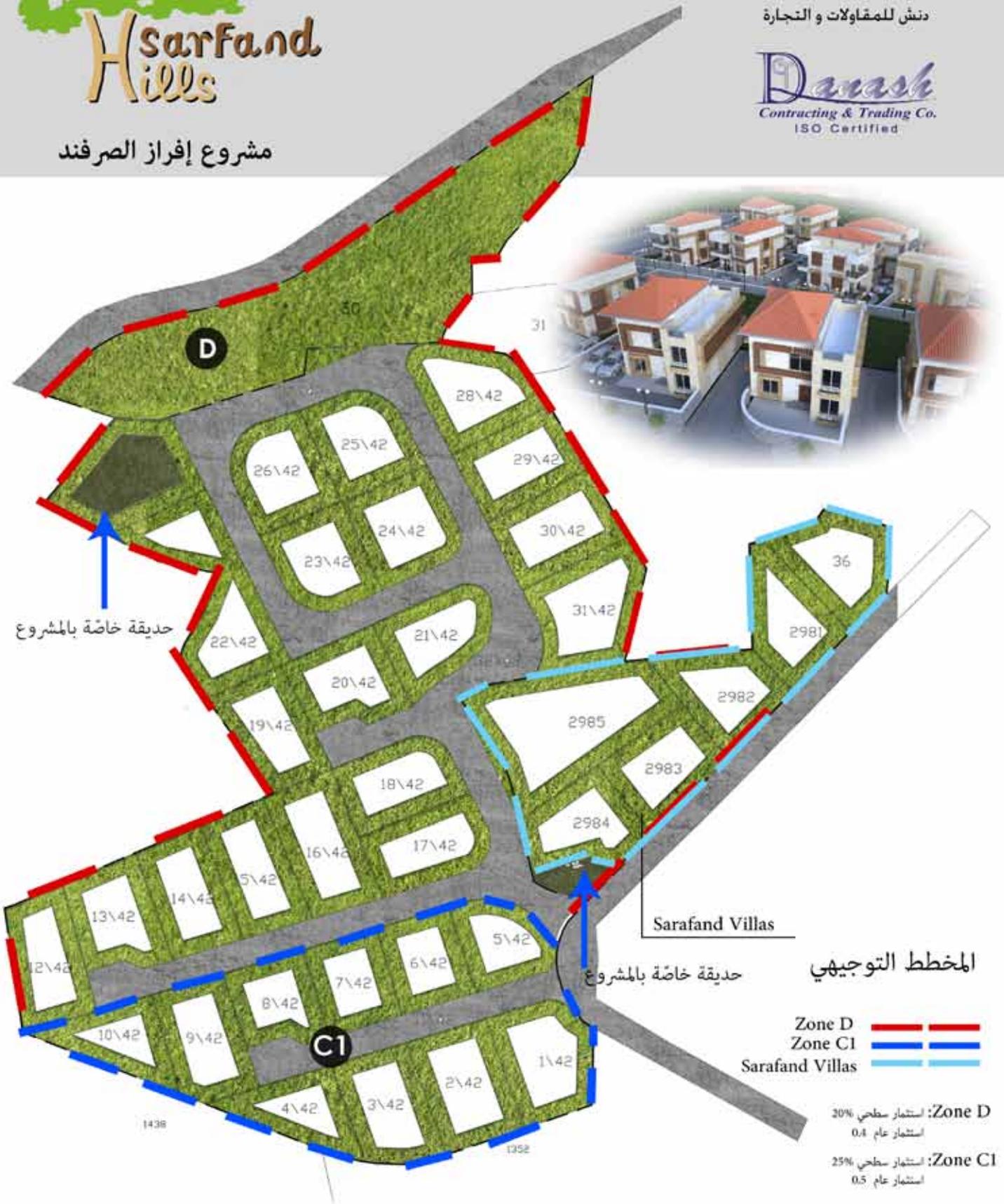


مشروع إفراز الصرفند

DEVELOPER

دنش للمقاولات و التجارة

**Danash**  
Contracting & Trading Co.  
ISO Certified



For more information please call Mr. Abdo Ismael

Tel : +96179 300046 / +9613655 464

## «دنش للمقاولات والتجارة» .. مشروعان عقاريان جديان

### دنش: نقدم تسهيلات في الدفع

تسهيلات مميزة في الدفع. كما ان هناك مميزات تهم المستثمرين الى حد كبير كقرب المدينة من اوتوستراد صيدا - صور، وامكانية الوصول اليها من ثلاث مدن رئيسية (صيدا، صور، والنبطية) اضافة الى تواجد يد عاملة كثيفة في المنطقة».

واشار الى ان «مشروع تلال الصرْفند وهو مشروع معد ليكون واحد من اهم المناطق السكنية من حيث الرقي والترفيه. واعلن ان المشروع هو عبارة عن اراضي مفرزة بمساحات تتراوح بين 1000 الى 2073 متر مربع، بالإضافة الى عقار بمساحة 9499 متر مربع، وفلل سكنية بمساحات مختلفة وبمواصفات عالية مع حديقة خاصة بكل فيلا، وحدائق خاصة بالإفراز».

واعتبر ان «مشروع تلال الصرْفند يتميز بموقع فريد يحاكي البحر بإطلالة مميزة وهو موقع لعشاق الفخامة». ولفت الى انه «يضم 12 فيلا بمساحات مختلفة 200، 225، و250 متر مربع. بالإضافة الى ثكنة قرميد وتراس، حدائق خاصة ونظام أمان، ومنظر خلّاب على البحر». واعلن ان «المشروع يقع على خطي صيدا - صور وطريق عام الصرْفند - العاقبية، ويحيط به مجمع فؤاد فيل ومرفأ الصرْفند».

#### تطورات ايجابية

وتمنى ان يخرج القطاع العقاري من حال التباطؤ التي يغرق فيها منذ سنوات، لا سيما مع التطورات السياسية الايجابية التي يشهدها لبنان مع انجاز الاستحقاق الانتخابي والعمل على تشكيل حكومة جديدة، اضافة الى التطورات الاقتصادية الجيدة التي ستنتج عن مؤتمر سيدر.

وشدد على ان «اي انتعاش عقاري سيتوافق مع انفراجات في القطاعات الاقتصادية الاخرى ولا سيما القطاع الصناعي، نظراً الى الرابط المباشر



الجودة العالية والقدرات الانتاجية الكبيرة، مكنت شركة «دنش للمقاولات والتجارة» من احتلال مركز متقدم بين الشركات العاملة في القطاع. فمُنذ إبصارها في القطاع عام 2008، سلكت الشركة طريق التوسع والنمو، ما مكّنها من اكتساب إمكانات كبيرة جعلتها إحدى أهم أبرز الشركات التي تزود قطاع المقاولات بالباطون.

كما تمكنت «دنش للمقاولات

والتجارة» من تصدر اسماء الشركات العاملة في مجال المقاولات، حيث تعمل على إنجاز مشروعين ضخمين في جنوب لبنان هما مدينة الشمس الصناعية ومشروع تلال الصرْفند.

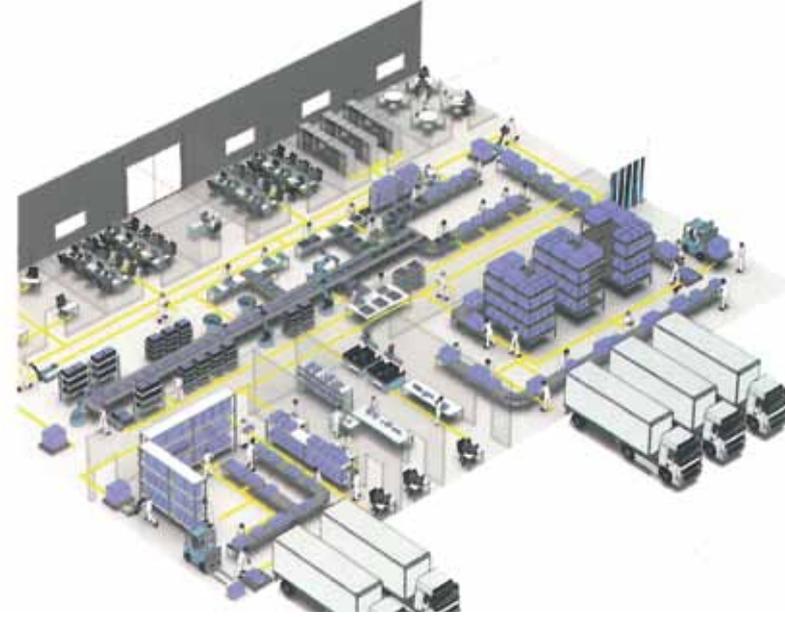
المؤسسات الصناعية، كما ان التنظيم المدروس لتوزيع العقارات مع الأخذ بعين الاعتبار السهولة في الدخول والخروج اليها، اضافة الى شبكة بنى تحتية مدروسة بشكل علمي حديث لمواكبة التطور».

واضاف: «تتألف مدينة شمس الصناعية من 152 عقار بمساحات مختلفة تتناسب مع جميع الاحتياجات والمشاريع الصناعية، وتتراوح مساحة العقارات بين 1178 الى 13403 متر مربع، اضافة الى حدائق خاصة بالإفراز وشبكة طرق داخلية للوصول الى كافة العقارات وخدمة للمشاريع الصناعية».

وتوقع دنش اقبال كثيق على المدينة على رغم حال التراجع الاقتصادي الذي يطال ايضاً قطاع العقارات، اذ ان اسعار عقارات المدينة مدروسة، وهناك

دون شك، تملك «دنش للمقاولات والتجارة» الكثير من نقاط القوة التي مكّنتها من التزام مشروعين يحتاج انجازهما الى قدرات ادارية عالية لضبط فريق عمل ضخم ومتعدد المهام. وفقاً لمدير عام «دنش للمقاولات والتجارة» حسن دنش «ان نجاح الشركة كان دائماً ثمرة احترافيتها في عملها واعلى معايير المصادقية والالتزام اللتان ابدتهما. واعتبر ان انجاز هذين المشروعين سيضاعف سجل نجاحات «دنش للمقاولات والتجارة» اذ يملك كلا المشروعين مميزات خاصة.

وقال: «تعتبر مدينة الشمس الصناعية واحدة من اهم المناطق الصناعية النموذجية التي تتضمن بعضاً من التطور الصناعي بحيث تتوفر الخدمات المشتركة بين العقارات لتأمين حاجات



بين القطاعين حيث يحتاج البناء الى منتجات صناعية من الباطون والاسفلت والبلاط والزجاج والالمنيوم وغيرها». واعتبر ان عام 2017 كان عاماً جيداً بالنسبة لشركة «دنش للتجارة والمقاولات»، حيث واصلت مسيرة نجاحها على رغم الأزمة التي يعيشها الإقتصاد والأخبار المتداولة بكثرة عن تعثر بعض الشركات واقفال عدد من المصانع».

### علاقات تعاون وطيدة

وفي رد على سؤال، اكد دنش ان «دنش للتجارة والمقاولات قادرة على مواجهة التحديات، فهي تعمل في القطاع منذ ما يقارب التسع سنوات تضم فريق عمل متخصص يتمتع بسنوات من الخبرة، وهذا يمكنها من اجتياز أي صعوبات تواجهها في العمل ويربح الزبون. فتكريس خبرة فريق العمل لتقديم الأفضل للزبائن أكسب الشركة زخماً كبيراً في السوق وساعدها في المحافظة على زبائنها وبناء علاقة ثقة متبادلة». وأشار في إطار حديثه عن الشق الإداري إلى أن «دنش للمقاولات والتجارة» تدرك أهمية بناء علاقات تعاون وطيدة مع الزبائن في ضمان استمراريتها ونموها، ولهذا جرى تنظيم العمل وفق لهيكلية تتوافق ومعايير الـ ISO 9001\2008، بحيث يضم أقساماً للمبيعات، ضبط الجودة، المحاسبة، والإدارة». واعرب دنش عن تفاؤله بمستقبل الإقتصاد اللبناني، اذ تشير كافة التوقعات على ان لبنان بانتظاره مستقبل افضل مع العمل الجاد على الملف النفطي، والإيجابيات التي ستحملها مرحلة إعادة الإعمار في سورية. وشدد ان هذا الواقع الجيد سينعكس دون شك

■ تتألف مدينة شمس الصناعية من 152 عقار بمساحات مختلفة تتناسب مع جميع الاحتياجات والمشاريع الصناعية، وتتراوح مساحة العقارات بين 1178 الى 13403 متر مربع، اضافة الى حدائق خاصة بالإفراز وشبكة طرق داخلية للوصول الى كافة العقارات

■ مشروع تلال الصرند معد ليكون واحد من اهم المناطق السكنية من حيث الرقي والترفيه. ويضم 12 فيلا بمساحات مختلفة 200، 225، و250 متر مربع. بالإضافة الى ثكنة قرميد وترأس، حدائق خاصة ونظام أمان، ومنظر خلّاب على البحر

ولعب دور اكبر على الصعيد الإقتصادي من خلال طرح المزيد من فرص العمل، وانجاز عدد اكبر من المشاريع مع القطاعين العام والخاص».

على عمل الشركات في السوق اللبنانية، وسيكون لـ«دنش للتجارة والمقاولات» خطط دقيقة تسمح لها بإقتناص الفرص وتسجيل المزيد من النجاحات

# Naboulsi Engineering & Contracting

## نجاح واستمرارية



على مر السنوات تمكنت Naboulsi Engineering & Contracting من تحقيق نجاح مميز في مجال الهندسة والمقاولات متسلحة بخبرة مديرها المهندس علي نابلسي، الذي غاص في حديث مع «الصناعة والإقتصاد» في شرح واقع قطاع الإعمار والبناء. أشار النابلسي إلى أن «هذا القطاع يتأثر بثلاثة عوامل أساسية تتمثل بالإستقرار النقدي، السياسي، والأمني الذين لا ينفصلون عن بعضهم البعض، إذ أن جميعهم يدفعون الإستثمار إلى الأمام ويؤمنون دخول أموال إلى البلاد تقوي القدرات الشرائية للمواطنين وترفع الطلب على العقارات والشقق السكنية بشكل عام».

واعتبر المهندس علي نابلسي أن «القطاعات الاقتصادية سلسلة متكاملة مرتبطة ببعضها البعض»، وأشار إلى أن «قطاع الإعمار والبناء مرتبط بشكل مباشر بالقطاع الصناعي لا سيما المصانع العاملة في مجال صناعة الحديد والألمنيوم والبلاستيك والخشب وغيرها من المنتجات المستخدمة في عمليات البناء». ولفت إلى أن «أي إزدهار يشهده قطاعي العقارات والبناء سيؤدي بشكل سريع إلى رفع الطلب على هذه المنتجات الصناعية ويضع المصانع أمام آفاق واسعة للتطور». وشدد على أن «هذا الأمر لا يعني أن القطاعات الصناعية الأخرى لن تنال حصة من الايجابيات، بل هي ستنعم بواقع جيد كونها بطبيعة الحال حلقة من حلقات الإقتصاد الوطني».

### فرصة في السوق السورية

وفي حين اعتبر المهندس علي النابلسي أن «التراجع الإقتصادي لا يقتصر فقط على لبنان، بل هو اشبه بأزمة عالمية نرى عدد من ظواهرها في الدول الكبرى»، كشف أنه «إزاء هذا الواقع تعمل Naboulsi Engineering & Contracting على الحفاظ على نجاحاتها وضمان استمراريته عبر إيجاد فرص جديدة في أسواق واعدة كالسوق السورية التي ستشهد حركة إعمار كبيرة جداً نظراً لحجم الدمار الهائل الذي تكبّده نتيجة الحرب والذي يقدر بأكثر من 200 مليار دولار أميركي».

وأمل من «الحكومة السورية تنظيم أطر مساهمة الشركات في عملية إعادة الإعمار على أسس علمية ومهنية حتى يتسنى لأصحاب الكفاءات والخبرات الدخول في حلقة الإستثمار». واذ اعتبر أن «الحكومة السورية لديها الرجاحة العلمية والفكرية الكافيتين لإعادة إعمار سوريا والنهوض بالقطاع المعماري».

### كيفية النهوض بالإقتصاد

وفي رد على سؤال حول مجموع النقاط التي يجب أن تلاحظها الخطط التي تعنى بالنهوض الإقتصادي في لبنان، أشار المهندس علي نابلسي إلى «ضرورة تشجيع الصناعات المحلية من خلال محاربة الصناعات الأجنبية المنافسة عبر فرض رسوم ضريبية

عليها، ما من شأنه رفع الطلب على الصناعات المحلية وتعزيز نمو القطاع الصناعي». وشدد على «ضرورة الإلتفات إلى كلفة اليد العاملة اللبنانية المرتفعة مقارنة مع كلفة اليد العاملة العربية والأجنبية». ودعا إلى «تقليص الفارق بين هاتين الكلفتين لرفع الطلب على اليد العاملة اللبنانية الأمر الذي سيؤدي إلى النهوض بالإقتصاد والقطاعات الصناعية بشكل عام، لا سيما أن هناك كفاءات مهمة على صعيد اليد العاملة اللبنانية».

ورأى أن من شأن تطوير العلاقة بين القطاعين العام والخاص الإنعكاس إيجاباً على تطوير العمل الصناعي بشكل حتمي. وتطرق إلى المحسوبيات التي تمارس إبان المناقصات، واعتبر أن «الإلتفات إليها أمر ضروري يؤدي الى توسيع شعاع الإستفادة لغير الصناعيين المحسوبين على جهات حزبية معينة، لأن المعيار الذي يجب أن تسلم على أساسه المناقصات هو الجودة والكفاءة وليس أي معيار آخر».

وفي إطار حديثه عن قطاعي الإعمار والبناء، شدّد على «ضرورة العمل الدائم للحفاظ على الأمن والإستقرار لتطوير عمل هذين القطاعين واجتذاب السياح العرب والأجانب الذين يتمتعون بقدرات شرائية عالية من شأنها رفع الطلب على العقارات وتعزيز القدرات المالية في الأسواق».

ورأى أن «تحسين القوانين التي من شأنها زيادة عامل الإستثمار وتطوير قطاع البناء أمر ضروري وهام». وأشار إلى «ضرورة معالجة أزمة قروض الإسكان إذ أن الشريحة الأكبر من المجتمع اللبناني تنتمي الى الطبقة الوسطى التي تعتمد على هذه القروض للتملك، ما يجعل معالجة هذه الأزمة أمر ضروري وملح».



**NABOULSI**  
Engineering & Contracting

# JIYEH 4167



## NABOULSI RESIDENCE — JIYEH 4167 —

**Naboulsi Residence** favors three neighbor buildings consisting of 4 floors each. All floors benefit from a glorious sea view on one of the most beautiful hills in the Jiyeh region.

**135 & 170 sqm spaces Available**



**NABOULSI**  
Engineering & Contracting



Msharafieh center Al Tayyar 7th floor  
Micheal Zakour street.



70 456 000



naboulsi.engineers@gmail.com



Zouk: 09.212077 - Hadath: 05.471278 - Zahle:08.930283 - Ghazieh: 07.221988

   M.Ezzat Jallad & Fils [www.jalladlebanon.com](http://www.jalladlebanon.com)

**BUILT FOR IT.**

© 2016 Caterpillar. All Rights Reserved. CAT, CATERPILLAR, BUILT FOR IT, their respective logos, "Caterpillar Yellow", the "Power Edge" trade dress as well as corporate and product identity used herein, are trademarks of Caterpillar and may not be used without permission.



# Echo Paints



Each Color  
has an Echo



## SOME OF ECHO PRODUCTS:

- EMULSION PAINTS
- ENAMEL PAINTS
- PUTTY
- ECO FRIENDLY PAINTS
- ANTI BACTERIAL PAINTS
- WATER BASE ALKYDE PAINTS
- EXTERIOR TEXTURE PAINTS
- MONOCOUC
- MAPLEXINE- ROLTEX
- DECORATIVE PAINTS
- ANTI CARBONATION PAINTS
- WATERPROOF PAINTS
- ROAD MARKING PAINTS
- SOLVENT EPOXY
- SOLVENT FREE EPOXY
- WATER BASE EPOXY
- ANTI- BACTERIAL EPOXY
- POLYURETHANE PAINTS
- MARINE ANTI-FLOUTING PAINTS
- SWIMING POOL PAINTS
- TENIS COURT PAINTS
- WOOD VARNISH PAINTS
- METAL & ANTI CORROSION PAINTS



**LARIUS**<sup>®</sup>  
Paint spraying equipment

**Echo Company for Industry, Commerce and contracting S.A.R.L**

Office: Lebanon- Beirut, Telefax: 009611557523 / 009611279588 Mobile: 0096176671009

Factory: Kfarchima Industrial Zone - Telfax: 009615436114-5

info@echopaint.com - echo.paint@gmail.com - www.echopaint.com

## مجموعة أنصار.. نجاح عماده الحداثة والالتزام في قطاع المقاولات دهنوي: خدماتنا متميزة وأداؤنا محترف



تعتبر مجموعة أنصار في طليعة مجموعات الأعمال التي تؤدي دوراً هاماً في قطاع المقاولات، حيث تضم عدداً من الشركات الرائدة في مجال أعمال تأمين مستلزمات إنتاج ما يلزم من مواد أولية لمشاريع البناء والطرق والبنية التحتية وتنفيذ الطرق بالإضافة إلى الإشراف كاملاً على نوعية الإنتاج والمواد الأولية للباطون والزفت المجبول عبر المختبرات الموجودة داخل الشركات.

وفي حديث مع «الصناعة والإقتصاد»، غاص مدير واستشاري نوعية الإنتاج في مجموعة أنصار (مدير واستشاري نوعية الإنتاج في شركة الكسارات الوطنية، شركة المجابل العاملة وشركة نور للتجارة والتعهدات المهندس رضا دهنوي في الحديث عن أهمية عمل الشركة في قطاع المقاولات والبناء، ولا سيما بعد أن بنت شبكة زبائن واسعة ونسجت علاقات من الثقة والمصداقية والالتزام مع زبائننا.

واعتبر أن «أبرز العوامل التي ضمنت نجاح مجموعة أنصار هي حرصها الدائم على التميز والسعي إلى تقديم الأفضل عبر مستويات جودة عالية تعزّزها المراقبة الدقيقة لعمليات الإنتاج والحداثة الموجودة في المصانع». وقال: «تحرص الإدارة على مراقبة الإنتاج باستمرار والتأكد من مطابقته للمواصفات المطلوبة قبل تجميعه في المخازن الخاصة لكل نوع قبل نقله إلى أماكن العمل، كما تحرص وبشكل دائم على مراقبة تنفيذ المشاريع والتقيّد بالمواصفات المطلوبة للأعمال والالتزام بمهل زمنية في عملية التسليم واستلام الأعمال في مواعيدها».

### دور فاعل

ولفت دهنوي إلى أن ضم «مجموعة أنصار» لمجموعة من الشركات أكسبها دوراً فاعلاً في القطاع، مكنها من استقطاب عدد كبير من الزبائن وتنفيذ حجم مشاريع مهم. فمجال المقاولات يضم أعمالاً أساسية تضم التربة، الباطون جاهز (concrete)، والزفت المجبول تؤمنها مجموعة أنصار عبر

فريق عمل محترف». وإذ اعتبر أن «أعمال المختبرات هي إحدى أهم وأولى الأعمال في إنشاء مشاريع البناء وشق الطرق، لأنها من الأسباب المهمة والمؤثرة في سلامة وصلابة المشروع، إقترح القيام بالمتابعة الدورية عبر أعمال المختبر قبل وأثناء وبعد تنفيذ الطرق، في مجبل الباطون، وفي مجبل الزفت». وشدد على أن «وجود مختبر للأعمال داخل المجبل يحمل إيجابيات كثيرة لجهة الحصول على النوعيات المطلوبة في إنتاج الباطون والزفت المجبول». وشدد على ضرورة فحص واختبار نوعية الأرض قبل البدء بأعمال البناء أو الطرق بحيث يتم، بناءً لنتائج الاختبارات، إعداد الدراسات للبناء والطرق وتشمل فحوصات للبناء تحدّد: (فوندايون - سماكة الأعمدة - فواصل الأعمدة - سماكة قضبان الحديد وعددها - عدد طبقات البناء) وغيرها، إضافة إلى فحوصات للطرق تحدّد: سماكة ونوعية الطبقات (أساس - بسكورس - زفت).

## خدمات متميزة

ووصف عام 2017 بالنسبة إلى عمل مجموعة أنصار بالعام الجيد على الرغم من العديد من التحديات التي حملها. واعتبر أن «المنافسات في الأسواق واللعب على هامش الأسعار لا يعينان» مجموعة أنصار» إلى حد كبير، لأنها تبقى عنوان التميز ومحط ثقة معظم الفاعلين في القطاع».

وقال: تعتبر «مجموعة أنصار» من أبرز الشركات الرائدة في مجال تأمين مستلزمات مشاريع البناء والطرق. إذ يمتاز مجبل الباطون بالدقة العالية في نوعية الإنتاج ويتم التشغيل بواسطة الكمبيوتر والتحكم بأوزان المواد، إضافة إلى قدرته العالية على تلبية الكميات المطلوبة من الباطون نظراً إلى وجود الآليات اللازمة والكافية من سيارات نقل ومضخات حديثة». كما تحرص الإدارة على وضع فريق عمل متخصص لتشغيل المجبل ومراقبة نوعية الإنتاج والتأكد من الجودة وذلك عبر اختبار تدرج المواد المستعملة من بحص ورميل، اختبار سلامة لكمية المياه المستعملة في الخلطة، وأخذ

## ضم «مجموعة أنصار»

### لمجموعة من الشركات

### أكسبها دوراً فاعلاً في

### القطاع، مكنها من استقطاب

### عدد كبير من الزبائن وتنفيذ

### حجم مشاريع مهم

عينات من الباطون للتأكد من قوة الباطون ومقارنته مع قوة الباطون المطلوبة أصلاً».

وأضاف: «أما شركة نور للتجارة والتعهدات التي تقوم بتعهدات شق وتعبيد وتزفيت الطرقات، فتمتاز بامتلاكها لمجموعة كبيرة من المعدات الحديثة والتي تلبى حاجات العمل بسرعة فائقة، كما تحرص على تأمين أفضل المواد المستعملة للتعبيد والتزفيت من بسكورس وزفت وذلك باختيار المقالع والكسارات المناسبة التي تعطي أفضل نوعية والخاضعة دائماً للاختبارات».

وإذ كشف أن مجبل الزفت يتميز بالدقة العالية في نوعية الإنتاج

حيث يتم التشغيل بواسطة الكمبيوتر والتحكم بأوزان المواد المستعملة للزفت المطلوب بما يتناسب مع الخلطة المطلوبة»، وأعلن أن «مختبر فحص الإنتاج والتربة يتميّز بالمعدات الحديثة اللازمة وفريق عمل متخصص للقيام بأعمال الاختبارات».

## قدرات إنتاجية عالية

وشدّد دهنوي على أن حال التراجع الاقتصادي التي طاولت لبنان في السنوات الأخيرة لم يكن لها تأثير كبير على عمل «مجموعة أنصار»، أو الشركات التي تضمها، إذ إنها تعمل وفقاً لخطة تضمن استمراريتها وتؤمن لها مركزاً ثابتاً في السوق، كما أن تنوع عملها، نظراً إلى ضمها مجموعة من الشركات، يكسبها مناعة في وجه الأزمات التي قد تطاول شريحة واسعة من الشركات العاملة في لبنان».

وأكد أن أي انتعاش اقتصادي سيجمل إيجابيات للشركات العاملة في مجال المقاولات والبناء، وشدد أن لدى مجموعة أنصار قدرات إنتاجية عالية لمواكبة أي تطور للطلب في الأسواق».

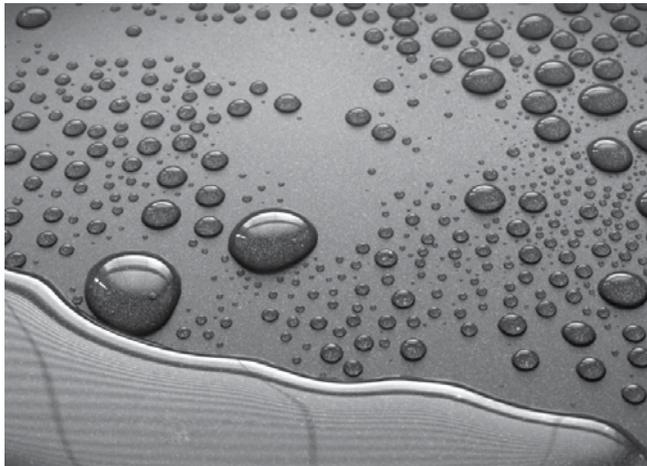
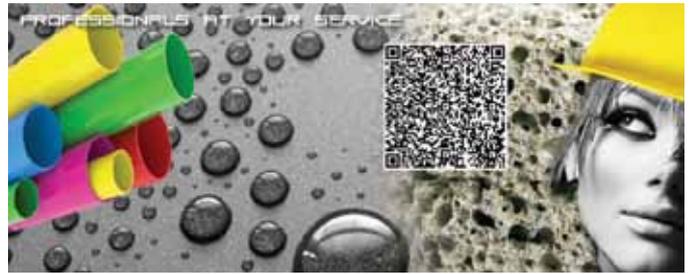
# مجموعة أنصار



الجنوب: أنصار - منطقة بصفور

هاتف: 961 7 500007 - 961 7 500996 - فاكس: 961 7 500008

E-mail: info@ansar.cc - Website: ansar.cc



Société Raymond Barakeh SAL member of Barakeh Holding Group SAL Lebanese Manufacturers of:

- Plastics PVC, PE-LD, PE-HD, PP-RC Hoses, Waterstops, Tubes, Spacers, Profiles, PVC Granules...
- Paints.
- Waterproofing Systems.
- Insulation Products.
- Foam Concrete chemicals w/appropriate machinery.
- Mixers, Pumps & Foam Generators.



Bauchrieh - Industrial City  
 Sector 7 - 40, Street 86  
 P.O.Box : 119737  
 Beirut - LEBANON

[www.barakeh.com](http://www.barakeh.com)  
[www.foamconcrete.org](http://www.foamconcrete.org)  
[info@barakeh.com](mailto:info@barakeh.com)  
 Ph.01690594 – 03260989



**TCM** S.A.R.L  
TOOLS & CONSTRUCTION  
MATERIALS



SATECMA

FELISATTI

EVERFAST  
waterproofing

BRÜDER  
MANESMANN  
WERKZEUGE



VI  
MA  
TEC



### CONTACT US

#### Showroom:

Sin EL Fil Saloumeh Roundabout,  
United Station EL KIR Bldg,  
Ground Floor, Beirut, Lebanon.  
(T) +961 (I) 495890 | (F) +961 (I) 495891

Dehwaneh, Rawda Str., Maraya Center,  
GF & Basement, Beirut, Lebanon.  
(T) +961 (I) 692501 | (F) +961 (I) 692502  
(E) info@tcmlibanon.com

## «شركة الإسراء للتجارة والمقاولات» .. مسيرة نمو وتوسع متواصلين شعيتلي: إعادة إعمار سورية تحمل إيجابيات كثيرة للبنان

متأنية لأي خطوة مستقبلية ممكنة». واعتبر أن «عدم الاستقرار السياسي الداخلي والإقليمي على مر السنوات الأخيرة انعكس سلباً على القطاعات الاقتصادية كافة بشكل عام والقطاع العقاري بشكل خاص، ما خلق حالة تملل وقلق لدى أصحاب رؤوس الأموال ودفعهم إلى الإحجام عن القيام باستثمارات جديدة». وأوضح أن القطاع العقاري في لبنان ليس في أحسن أحواله، إذ يعاني من تباطؤ عام وانحسار لنشاطه دفع الأسعار في منحى انحداري.

### تقدم إيجابي

ورأى شعيتلي أن الاستقرار السياسي والأمني الذي من المتوقع أن يشهده لبنان بعد انقضاء استحقاق الانتخابات النيابية وتشكيل حكومة جديدة برئاسة سعد الدين الحريري سوف يعطي جرعات أمل وتفاؤل تحد من المخاطر الجمة التي تمنع من استثمار المواطنين في الأصول الثابتة كالعقار. وأشار إلى أنه «من المتوقع أن يدفع هذا الاستقرار السياسي والأمني المحلي والإقليمي القطاعات الاقتصادية نحو التقدم الإيجابي والانتعاش ولا سيما قطاعي العقار والصناعة».

وشدّد على أنه «من المتوقع أن تحمل مرحلة إعادة إعمار سورية إيجابيات كثيرة للبنان، إذ وفقاً للمراقبين إن دولاً كثيرة ستعتبر لبنان منصة لوجيستية للعمل في سورية، بفضل ما يتمتع به من حرية الأعمال ومثانة القطاع المصرفي، إضافة إلى كونه منفذاً بحرياً على المتوسط. وقال: «بناء عليه سينعم اقتصاد لبنان بفوائد جمة بفعل عودة التبادل والتجاري والنشاط على معبر لبنان-سورية، وعودة الاستقرار وقدم السياح إلى لبنان. وفي طبيعة الحال ستطاول هذه الإيجابيات كل القطاعات الاقتصادية في لبنان بما فيها القطاع العقاري».

خطت «شركة الإسراء للتجارة والمقاولات» أولى خطوات النجاح عام 2001، متمسكة بأهداف كبيرة وطموحات عالية، لتبدأ مسيرة من النمو والتوسع المتواصلين اللذين مكنها من حيازة تصنيفات وزارة الأشغال العامة والنقل اللبنانية (مبان وطرق فئة أ - الدرجة الأولى).

وسمح هذا التصنيف لـ«شركة الإسراء» بصياغة سجل ذهبي من نجاحات كثيرة كرّستها المشاريع المنفذة من قبلها، وشبكة الزبائن الواسعة التي تمكّنت من نسجها على مر السنوات.



### مسار السوق

وكشف شعيتلي أن «القيمين على الشركة يعملون باستمرار على قراءة مسار سوق المقاولات، ولا سيما في ظل وجود تحديات شتى بفعل تواصل عدم الاستقرار على صعيد المنطقة، ما يتطلب دراسات

### الاستقرار السياسي والأمني

#### الذي سيشهده لبنان بعد

#### الانتخابات النيابية وتشكيل

#### الحكومة سوف يعطي

#### جرعات أمل وتفاؤل تحد من

#### المخاطر الجمة التي تمنع

#### الاستثمار في الأصول الثابتة

وفقاً لمدير شركة الإسراء التنفيذي بلال شعيتلي «إن أبرز ما ساهم في تميّز شركة الإسراء على مر 17 عاماً، هو السياسات التي اتبعتها والتي وضعت خدمة الزبائن وفقاً لأعلى مستويات الجودة هدفاً لها، فعملت من أجله دون هواده ولم توفر أي جهد إلا وبذلته على صعيد استقطاب الكفاءات والتخطيط الصحيح لضمان اتزان ومصداقية الشركة، إضافة إلى ضبط معايير الجودة والسلامة في مختلف عمليات الإنتاج».

وشدّد على أن كل عناصر الإنتاج ذات أهمية كبيرة لشركة الإسراء ولا سيما الرأسمال البشري الذي تعتبر الحفاظ عليه وصقل قدراته ودمجه في مراحل الإنتاج كافة وآلية تطور الشركة من الأولويات لديها».

# شركة الإسراء للتجارة والمقاولات ش.م.م

AL-ISRAA COMPANY  
FOR TRADING AND CONTRACTING  
S.A.R.L



Incision and rehabilitation of road projects  
(Bridges - walls - channels - Planning)



ALISRAA Company comprises a section for management of an asphalt ferroconcrete plant, through a specialized technical team, in addition to owning many heavy machinery and equipments capable of tackling main roads and projects of land subdivision and surveying

صور - مفرق العباسية - جانب مجلس الجنوب

تلفون: 961 7 351445 961 3 377712 961 7 411888 961 3 648444 961 3 261554

info@alisraa.co - website: www.al-israa.com

## EBERLE



Gulf & Mediterranean Trading Co., Ltd.  
Distributors of AC&R Products • Manufacturers' Representatives

Building No. 32 , Sholy Center - Street No. 8, Sector 1  
Jdeidet 1202 1042, Jdeidet El Metn P.O.Box 90-1959 - Lebanon  
Phone: +961-1-873314 - Fax:+961-1-873315  
email: gulfmed@inco.com.lb



AIR CONDITIONING



invenSys  
Controls

«حنا خوري وإخوانه» .. 19 عاماً من تقديم افضل الخدمات الإنشائية

## خوري: ننفذ خطة انماء وتطور جديدة

**تمكّن المهندسين  
والعاملين المتخصصين في  
شركة «حنا خوري وإخوانه»  
من رفع مستوى الشركة  
الى المراتب العليا من حيث  
الكفاءة العالية والدقة في  
تنفيذ المشاريع طبقاً لمعايير  
الجودة العالمية**



مؤسسو الشركة السيدان حنا خوري وخير الله خوري

يكن سالكاً بالكامل امام الشركة، بل تخللته تحديات عدة ان خلال الفترة التطويرية للشركة مرّ الاقتصاد اللبناني بفترات عصبية ابتدأ من حرب العدو الاسرائيلي مروراً بالتدهور والتراجع الاقتصادي مروراً بتعطيل وزرات الدولة مما انعكس سلباً على الشركة وخاصة لجهة التأخير في دفع مستحققاتها المالية من الوزارت المختصة، مروراً بمشاكل توقيف لوحات السيارات كون الشركة تضم أكثر من مئة آلية تتضمن جبالوت ومضخات وشاحنات، إضافة الى التمتع عن اعطاء رخص الكسارات مما ادى الى التراجع في الانتاج وعدم القدرة على تلبية السوق المحلي. ناهيك عن اصدار مصرف لبنان التعميم رقم 485 الذي حدد بموجبه آلية جديدة لمنح القروض الاسكانية مما ادى الى ازمة اقتصادية وتراجع وانخفاض كبير في حركة العقارات».

وكشف خوري ان «الشركة تقوم حالياً بتنفيذ خطة انماء وتطور جديدة تبعاً لمؤشر جودة الأعمال ومؤشر إدارة الوقت ومؤشر الالتزام بمعايير الصحة والسلامة ورعاية العاملين ومؤشر الالتزام بمعايير الاستدامة ومؤشر الإدارة المالية للمشروع».

تأسست شركة حنا الخوري وإخوانه للتجارة والمقاولات والتعهدات العامة سنة 1999 في منطقة القليعة - مرجعيون بإدارة الاخوين السيدين حنا وخيرالله الخوري وبقيادة فريق خاص من المهندسين والعاملين المتخصصين في تنفيذ المشاريع العقارية، والذين ساهموا في تطوير الشركة وتقديمها وحيازتها على تصنيف وزارة الاشغال العامة والنقل درجة اولى تنفيذ طرق ومباني. تصنيف درجة اولى من وزارة الطاقة والمياه لتنفيذ المشاريع المائية واخيراً تصنيف درجة اولى من مجلس الانماء والاعمار مما ادى الى رفع مستوى الشركة الى المراتب العليا من حيث الكفاءة العالية والدقة في تنفيذ المشاريع طبقاً لمعايير الجودة العالمية.

واعتر ان «عوامل كثيرة ساهمت في نجاح الشركة محلياً وانتشارها عالمياً وابرزها المصداقية والاصرار والعمل الدؤوب من خلال تحسين خدماتها الانشائية الى جميع عملائها وخاصة قوات الطوارئ الدولية في الجنوب والى جميع الصناديق المانحة الاجنبية التي ساهمت وساعدت في اعادة بناء واعمار القرى الجنوبية بعد حرب تموز 2006».

ولفت الى ان «طريق نجاح الشركة لم

وفقاً لنائب مدير شركة «حنا الخوري وإخوانه» امين الخوري «سلكت الشركة عدة مراحل تطويرية ابتدأت بانشاء مجبل الزفت مروراً بانشاء مجبل الباطون الذي يقدم افضل المنتوجات الاسمنتية»، ولف الى ان «نجاح الشركة شرّع امامها ابواب الاسواق الخارجية، ان تمكنت من اتخاذ خطوات توسعية تجلّت بانشاء فرع ثاني للشركة في غانا عام 2010 وفرع تنفيذي في فلوريدا - الولايات المتحدة الاميركية».



النبطية - مرجعيون

القليعة - بملكه

هاتف: ٢٩٥٧٦٥ - ٣ - ٧٨٤٣٠٥١

٩٦١ ١ ٦٨٩٦٦٥

فاكس: ٧٨٤٣٠٥٢ - ٣

e-mail: [hksrs@terra.net.lb](mailto:hksrs@terra.net.lb)

[info@hkbros.com](mailto:info@hkbros.com)



شركة حيدر للمقاولات

## شركة حيدر للمقاولات Haidar Contracting Co.



مركبا - وادي هونين - بملكه

هاتف: ٧٥٥٢٥٨ - ٣ - ٤٢٥٠٨٦ - ٩٦١ ٣ - فاكس: ٧٧٢٥٨٨٨ - ٩٦١

E-mail: [Haidar\\_c.c@hotmail.com](mailto:Haidar_c.c@hotmail.com)



## فواز للألمنيوم.. تطور وتوسع فواز: «الصناعة» تعاني غبناً كبيراً

وحيداً في وجه ظواهر عدة تشهدنا الاسواق لا سيما المصانع غير الشرعية التي تعمل دون الخضوع الى اي ضرائب او متطلبات مالية اخرى ما يكسبها القدرة على اللعب على هامش الاسعار

والسير في مضاربات تلحق اضراراً كبيرة بالمصانع الشرعية». ولفت الى ان «ازمة القروض السكنية ستلقي بتداعيات ثقيلة على قطاع المقاولات والاعمار، وستطال تأثيراتها المؤسسات الصناعية التي يرتبط عملها به». وأشار الى ان «المشاريع السكنية قيد البناء تعتمد بشكل كبير على الراغبين بشراء شقق للسكن، وهؤلاء معظمهم يعتمد على قروض الإسكان. وبالتالي توقّف هذه القروض اسيفرمل عمليات الشراء وسيؤدي الى شل قدرة المقاولين على انجاز مشاريعهم بالكامل، كما سيؤدي الى ضعف كبير في الطلب على منتجات صناعية معينة كمنتجات «فواز للألمنيوم»». وكشف عن وجود نية لدى «فواز للألمنيوم لدخول السوق السورية، الا انها لا تزال تدرس الخطط اللازمة لضمان تواجد قوي لها هناك».

على مر 19 عاماً، نجحت شركة «فواز للألمنيوم» في حجز مكان مرموق لها بين الشركات العاملة في مجال الألمنيوم، اذ بنت علاقات متينة مع زبائنها اكسبتها مناعة في وجه التداعيات السلبية لعدم الاستقرار في لبنان والمنطقة، فضمنت استمراريتها لتثبيت قدرتها على السير على طريق التطور والتوسع، فبعد ان انطلقت مع صناعة الأبواب والشبابيك والمطابخ، تطور عملها بشكل كبير حتى أصبح اليوم يضم صناعة وتركيب الأسقف المستعارة وصناعة الستائر الزجاجية وواجهات السيكرتريت.

وفقاً لمدير شركة «فواز للألمنيوم» خليل فواز «لم تفلح بيئة العمل الصعبة في الحد من قدرة الشركة على النمو، حيث انها اتبعت سياسات وآليات عمل دقيقة مكنتها من اتخاذ خطوات مدروسة تمكّنت عبرها من تلبية حاجات زبائنها المتنوعة».

### لا تقدّم

وشدّد فواز على ان «التطورات السياسية الايجابية التي شهدتها الساحة اللبنانية لن تغيّر واقع القطاع الصناعي، اذ ان لب المشكلة يقع في تغاضي المعنيين عن ايلاء الشؤون الصناعية الاهتمام اللازم، الامر الذي الحق بالقطاع غبناً كبيراً اذ كان عليه الوقوف



## مصنع فواز للألمنيوم الصناعي Fawaz Factory for Industrial Aluminium

ديكور ومنجور ألمنيوم، أبواب ونوافذ وعتاب الأبواب  
من المنيوم، مطابخ معدنية



لبنان الجنوبي - صور - تبينين - طريق عام بنت جبيل  
مبنى المؤسسة - هاتف: ٧ ٣٢٦٣١٩ - ٩٦١ ٣ ٦٥٤٤٧٣



## UPS PORTFOLIO:

Protection against all power failures, voltage regulation, power factor correction and harmonics.

ABB has the bases covered when it comes to power protection of sensitive loads.

Covering applications from computer rooms through to large data centers and complete industrial plant protection, ABB has the UPS or voltage conditioning technology for every need. From a few kW to applications of many MW and a wide range of supply voltages.

## PHOTOVOLTAIC SOLUTIONS:

PAC offers all aspects of solar energy engineering, procurement and construction from initial concept, design and feasibility analysis to project management and delivery.

### Our Services:

- Feasibility analysis
- Technical design and support
- Financial analysis
- Procurement
- Installation
- Ongoing maintenance



## «سلامة سيراميك».. الريادة في عالم السيراميك

### سلامة: جاهزون لنجاحات جديدة

انتخاب رئيس الجمهورية ميشال عون والتطورات السياسية الأخرى التي شهدتها الساحة اللبنانية.. ورأى أن «المرحلة المقبلة قد لا تحمل جديداً في ضوء استمرار التجاذبات والمناوشات السياسية التي لطالما حذّر المعنيون من تداعياتها السلبية على الاقتصاد».

#### أزمات تتفاقم

وأشار سلامة إلى «أنه مع مرور الوقت شعرت المؤسسات اللبنانية بحدة الأزمة أكثر فأكثر ولا سيما مع شح السيولة، الأمر الذي وضع مصير المؤسسات في مهب الريح». وقال: «أمام المؤسسات التزامات عديدة، يبقى أهمها التزامها مع مصدرين من خارج لبنان يزودونها بالبضائع وفقاً لعقود وتواريخ معينة. والإخلال بهذه الالتزامات يفقدها مصداقيتها ويطيح بالثقة التي حرصت على إرسائها مع العاملين معها على مر عشرات السنوات».

وأوضح أن «ما فاقم من حدة الأزمة هو أزمة القروض السكنية التي شلت القطاع العقاري وفرملت باقي القطاعات والمؤسسات المرتبطة به». ودعا إلى «معالجة هذه الأزمة بشكل سريع، إضافة إلى العمل بشكل جدي على إعادة جذب السياح ولا سيما الخليجيين الذي يملكون قدرات شرائية عالية قادرة على بث الحركة في القطاعات المشلولة».

#### نجاحات جديدة

وشدد سلامة على أن «الخبرات التي راكمتها «سلامة سيراميك» على مر سنوات، مكنتها من التصدي لكافة الصعوبات وإنجاز خطوات توسعية تجلّت بإفتتاح فروع كان آخرها في سن الفيل».

وإذ لفت إلى أن «سلامة سيراميك تملك إمكانات تخوّلها الانفتاح على أسواق جديدة إذا ما سحنت الفرص»، شدّد «على أنه رغم التحفّظ على العديد من الخطوات التوسعية قد يبصر فرع «سلامة سيراميك» النور في صيدا قريباً».

وأعلن أن «معالجة الأزمات وعودة عجلة الاقتصاد إلى الدوران ستعيد إفساح المجال أمام «سلامة سيراميك» لتسطير نجاحات جديدة، إذ إنها كانت ولا تزال من المؤسسات الرائدة في تجارة السيراميك، والسباق في استقدام أحدث المنتجات إلى الأسواق حيث تقدم إلى زبائنها منتجات السيراميك المستوردة من الصين، إسبانيا، مصر وإيطاليا».



تعمل «سلامة سيراميك»، كسائر الشركات اللبنانية، على مواجهة التحديات الكثيرة التي تعج بها السوق اللبنانية كما الأسواق الخارجية. من دون شك، تتطلّب المرحلة سياسات دقيقة وخاصة تبعد عن المؤسسات اللبنانية الأخطار وتخوّلها المحافظة على نجاحاتها التي حققتها على مر سنوات طوال، كما المحافظة على فرص

العمل التي تطرحها، نظراً إلى التأثيرات السلبية الكبيرة التي قد يخلقها انحسار الوظائف على الاقتصاد اللبناني.

**ستعيد معالجة الأزمات  
وعودة عجلة الاقتصاد إلى  
الدوران إفساح المجال أمام  
«سلامة سيراميك» لتسطير  
نجاحات جديدة، إذ إنها كانت  
ولا تزال من المؤسسات  
الرائدة والسبّاقة في  
استقدام أحدث المنتجات  
إلى الأسواق**

يعي مدير عام سلامة سيراميك محمد محمود سلامة حجم الصعوبات، ويؤكد أن «سلامة سيراميك تلمس تأثيراتها السلبية منذ مدة غير قصيرة». وإذ لفت إلى أن «حال الشلل التي تسيطر على الأسواق منذ أكثر من سنة كانت لها سلبيات عدّة»، أعلن «أن العامين 2017 و2018 لم يحملا أي بوادر إيجابية أو تحسّن في الأسواق رغم كل التوقعات الإيجابية التي رافقت



SALAMEH  
*Ceramica*

Authorized Dealer Ceramic  
Bir Hasan • Airport Road • Beirut • Lebanon  
Tel: +961 1 854800 • Fax: +961 1 824844  
[www.salamehceramica.com](http://www.salamehceramica.com)

# شَدَاد غروب.. 45 عاماً مرّت ولا تزال المسيرة مستمرة في حقل البناء



هي قصة نجاح عمرها 45 عاماً سَطَّرتها «شَدَاد غروب» في لبنان والعالم عبر تنفيذ مشاريع بناء اُضحت خير شاهد على مسيرة شركة ملكت مقومات النجاح منذ عشرات السنين. في ابوظبي، الجزائر، السعودية، اسبانيا، بلجيكا، الغابون وغيرها من الدول، حطت «شَدَاد غروب» رحالها، وأُضحت من ابرز الشركات التي طاقت بإسم لبنان في العالم بفضل سياسات دقيقة وضعها القيمون عليها، قامت على معايير عديدة ضمنت استمراريتها ونموها.

ونعمل اليوم على عدة مشاريع قيد الإنشاء تضم ابراج Titan في فرن الشباك و Mondrian في الاشرافية، اضافة الى مشروع يضم 180 شقة في المنصورية». ورأى ان «ما يميّز «شَدَاد غروب» هو آلية الإدارة التي تتبعها وتضمن لها اعلى معايير الإلتزام والمصادقية، ان تضم فريق من المهندسين يناهز الـ50 مهندساً. كما تعمل وفقاً لشهادة الأيزو 9001 التي تتيح لها مراقبة مستوى الجودة وإدارة العمليات في الشركة والإرتقاء بها».

## انفراجات اقتصادية .. ولكن

واكد شَدَاد ان «أمال كثيرة كانت معلقة على انفراجات اقتصادية ترافق التطورات السياسية الإيجابية على الساحة اللبنانية، الا ان ازمة قروض الإسكان فرملت وتيرة العمل في قطاع البناء وخفّضت الطلب بشكل كبير في سوق العقارات على رغم الإنخفاض الذي شهدته الأسعار في سوق العقارات». واعتبر ان «جمود قطاع البناء سيضعف معظم القطاعات الاقتصادية، كونه يعمل كقاطرة للإقتصاد ان يشغّل عدد من القطاعات الصناعية وعدد لا يستهان به من المؤسسات والشركات».

واعتبر ان «شَدَاد غروب وجراء الأزمة

وفقاً لمدير «شَدَاد غروب» المهندس سعيد شَدَاد «تملك «شَدَاد غروب» العديد من مكامن القوّة التي مكّنتها من كسب ثقة الزبائن في الاسواق اللبنانية والخارجية على حد سواء، اذ تضم فريق عمل محترف، كما تملك معدات بناء متعددة وحديثة تعطيها القدرة على منح اسعار تنافسية وخدمات بمستويات جودة عالية». ولفت الى ان «شَدَاد غروب نفّذت العديد من المشاريع المهمة والضخمة في لبنان وافريقيا واوروبا والبلدان العربية، وهذا الامر يمنحها شيئاً من المناعة في وجه التداعيات السلبية للتراجع الإقتصادي والذي يعاني من تأثيراته الشديدة عدد من الشركات العاملة في لبنان».

## آلية ادارة ناجحة

وكشف شَدَاد ان «شَدَاد غروب تنفّذ حالياً في لبنان 14 مشروعاً في بيروت وكسروان والمتن وصور، وتشمل هذه المشاريع مراكز تجارية ضخمة وابرار عدة ومرافئ وفنادق». وقال: «انجزنا خلال السنوات السابقة مشاريع مهمة منها على سبيل المثال فردان 730، وفندق البريستول، ومشروع مرفأ بيروت بالتعاون مع شركة اسبانية وبلغت تكلفته 107 مليون دولار وقد انجز بين عامي 1998 و2001.





للبنانيين وتخفيض معدلات الفوائد على القروض التي يأخذها المقاولين والمتعهدين». وقال: «من المعروف ان ارتفاع معدلات الفوائد عادة ما يرتبط بجمود في القطاع العقاري، فتخفيض الفوائد على القروض يؤدي الى رفع معدلات الاستثمار في قطاع البناء الذي بدوره سينعكس انتعاشاً في قطاعات عدة مرتبطة به».

تتعهد مشاريع في لبنان تدرك اهمية السوق السوري في مرحلة اعادة الاعمار، وتعمل على خلق موطئ قدم لها هناك. وفي هذا الإطار، اتخذت «شداد غروب» اجراءات لتكون على اتم الجهوزية للمشاركة في عملية اعادة الاعمار خلال السنوات القادمة». ورأى ان «اهم النقاط التي يجب ان تأخذ بعين الاعتبار تمويل بيع الشقق

التي تشهدها السوق اللبنانية، اضطرت للتركيز اكثر على الاسواق الخارجية حيث تنفذ مشروع فندق ضخم في الجزائر، وتعمل على مشاريع اخرى في العراق، كما تجري مباحثات لإستلام مشاريع عدة في افريقيا».

### خفض معدلات الفوائد

ولفت شداد الى ان «جميع الشركات التي



**CHADDAD GROUP S.A.R.L**

ENGINEERS & GENERAL CONTRACTORS



### Contact Information

Lebanon - Main Branch - New Jdeideh Nizar Semaan Bldg.

Tel: + 961 1 877597 - Fax: + 961 1 882863

E-mail: [info@chaddadgroup.com](mailto:info@chaddadgroup.com) - [www.chaddadgroup.com](http://www.chaddadgroup.com)

# SIDAWI STONE



النبطية - بنت جبيل - عين ابل  
هاتف: 961 3 2950202